上海社会科学院
SHANGHAI ACADEMY OF SOCIAL SCIENCES

MIDDLE EAST COUNCIL
ON GLOBAL AFFAIRS

مبادرة الحزام والطريق بعد عقد على إطلاقها:
الصين والشرق الأوسط في ظلّ مشهد جيوسياسي متغيّر

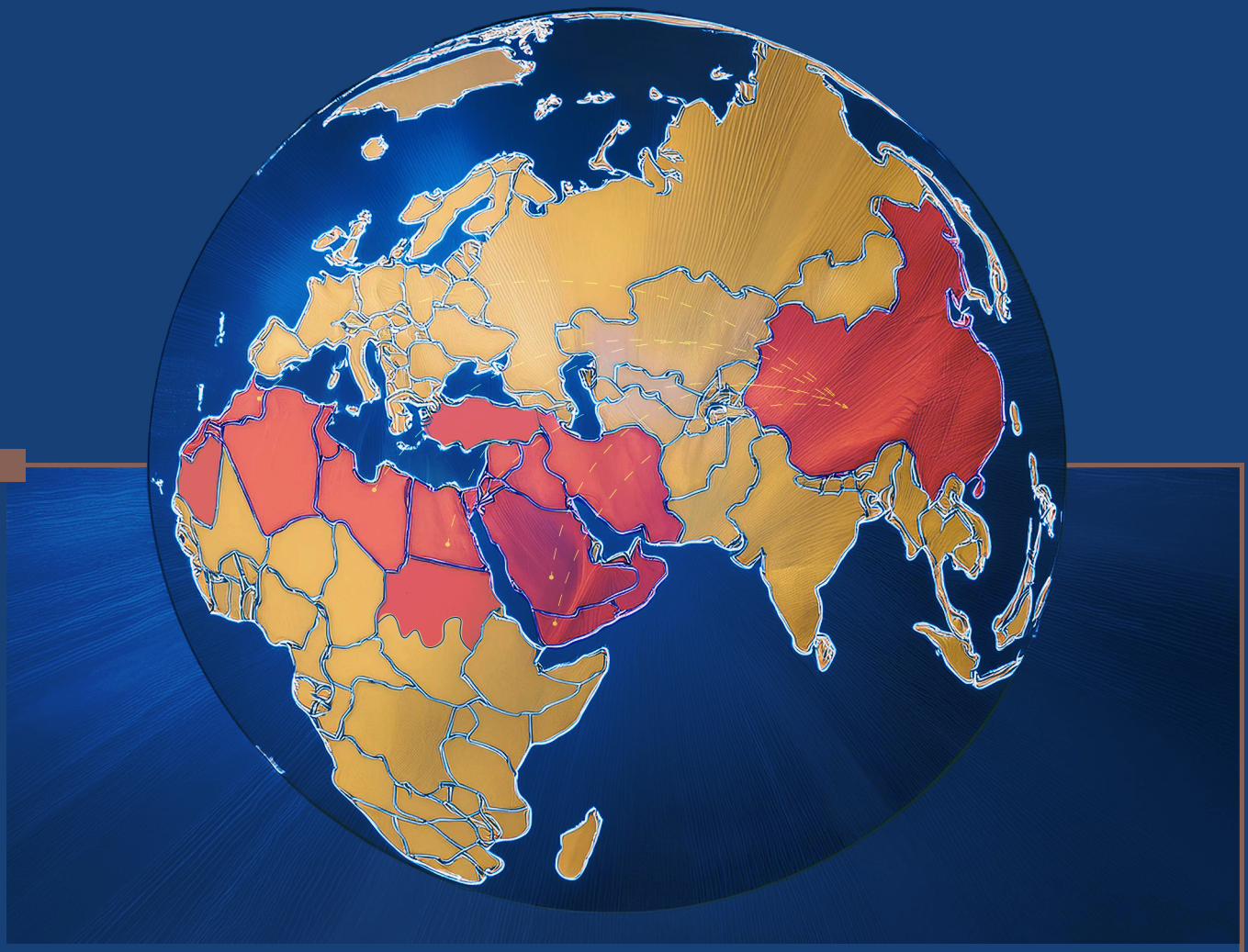

25-26 أبريل 2024
شنغهاي، الصين

مبادرة الحزام والطريق بعد عقد على إطلاقها:
الصين والشرق الأوسط في ظلّ مشهد جيوسياسي متغيّر

25-26 أبريل 2024
شنغهاي، الصين

هذا التقرير هو نتاج عمل مشترك قام بصياغته عادل عبد الغفار وهنا الشهابي.

حقوق النشر والطبع محفوظة لمجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية © 2024.
نُعرب عن امتناننا لجميع المشاركين في ورشة العمل ومنظّميها والمساهمين فيها، الذين سمحت مساهماتهم وأفكارهم القيّمة بإعداد هذا التقرير. ونشكر بشكل خاص فريقي عمل معهد العلاقات الدولية في أكاديمية شنغهاي للعلوم الاجتماعية ومجلس الشرق الأوسط للشؤون الدوليّة على الدعم في تنظيم ورشة العمل هذه وفي ترجمة هذا التقرير ونشره.

"一带一路"十周年:
中国与中东合作的挑战、机遇和前景
The Belt and Road Initiative Ten Years On:
Challenges, Opportunities, and Prospects for China-Middle East Cooperation
2024年4月25-26日
上海社会科学院小礼堂
April 25-26, 2024
Small Hall, Shanghai Academy of Social Sciences

جدول المحتويات

النقاط الرئيسيّة	8
المقدّمة	10
ملخّص الجلسات	11
الجلسة 1: التعاون المستقبليّ في ظلّ بيئة جيوسياسية جديدة	11
الجلسة 2: تغيّر الجغرافيا السياسية والأمن في الشرق الأوسط	14
الجلسة 3: التعاون في إطار مبادرة الحزام والطريق في مجالات الاستثمار والتجارة والطاقة والتمويل	16
الجلسة 4: التعاون في مجال التكنولوجيا والبنية التحتية ضمن مبادرة الحزام والطريق	19
الجلسة 5: مستقبل الشرق الأوسط: المجتمع والثقافة وتغيّر المناخ	22
الجلسة 6: تحدّيات جديدة ودور الصين في الشرق الأوسط	25
المشاركون	28
جدول الجلسات	29

النقاط الرئيسيّة

نظام جديد متعدّد الأقطاب

تشهد العلاقات بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تطوّراً ملحوظاً في ظلّ صعود نظام عالمي جديد متعدّد الأقطاب. وفي الوقت الذي لا يبدو دور الولايات المتحدة المستقبلي واضحاً في الأمن الإقليمي، بدأت دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتحويل أنظارها تدريجياً نحو آفاق جديدة. ومنذ إطلاق مبادرة الحزام والطريق (BRI) في العام 2013، نما التعاون الاقتصادي بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل كبير في مختلف المجالات. ومع ذلك، يواجه توسّع انخراط الصين مجموعة من التحدّيات، بما فيها الضغوط الأمريكية للحدّ من تعاون بكين السياسي والأمني مع دول المنطقة.

وتساهم التحوّلات الجديدة في النظام العالمي في زيادة حدّة المنافسة بين القوى العظمى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويعكس إطلاق الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا (IMEC) في العام الماضي جهود الغرب لمواجهة تأثير مبادرة الحزام والطريق. وتبرز هذه المشاريع الشاملة أهمية الترابط الإقليمي والعالمي في تشكيل العلاقات بين القوى العظمى ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وسيكون للديناميات التنافسية دور بالغ الأهمية في رسم مستقبل العلاقات بين الصين والشرق الأوسط، حيث سيتعيّن على القوى الإقليمية تحقيق توازن دقيق بين شركائها التقليديين والتحالفات الناشئة.

جهود دبلوماسية تتوسّع، ودور أمني محدود

في العام 2023، توسّطت الصين في التوصّل إلى اتفاق سلام بين السعودية وإيران، ما عكس تطلّعات بكين للاضطلاع بدور سياسي أوسع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفيما يتوسّع نفوذ الصين الدبلوماسي، تحافظ سياستها الخارجية على التزامها بمبادئها الراسخة بعدم الانحياز وعدم التدخل. وقد تطرح التوتّرات المتصاعدة في الشرق الأوسط تحدّياً أمام هذه السياسة ما قد يدفع بكين إلى تأدية دور أوسع في السياسة والأمن الإقليميين. ومن المرجّح أن توسّع الصين جهود الوساطة وتدعم مبادرات السلام الإقليمية، إلّا أنّها لن تقدّم ضمانات أمنية.

وستساهم خيبة الأمل المتزايدة في المنطقة تجاه الغرب في تشكيل العلاقات السياسية بين بكين والشرق الأوسط. ويثير دعم الولايات المتحدة المطلق والمستمرّ لإسرائيل في حربها على غزة، منذ أواخر العام 2023، الشكّ حول التزام واشنطن بأمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويدفع القوى الإقليمية إلى البحث عن شركاء بديلين. وسيكون لإطلاق مبادرات مثل مبادرة الأمن العالمي (GSI) في العام 2022 دورٌ بالغ الأهمية في تشكيل مستقبل التعاون السياسي بين الصين والمنطقة، إلّا أنّه من المرجّح أن يحافظ عدد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على علاقات وثيقة مع الغرب، نظراً لدور واشنطن الرئيسي في تشكيل المشهد الأمني في المنطقة.

الطاقة ستبقى محور العلاقات بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

لقد بشّر إطلاق مبادرة الحزام والطريق في العام 2013 ببداية حقبة جديدة من التعاون الاقتصادي بين الصين والمنطقة. وأصبحت استثمارات الصين في مشاريع البنية التحتيّة الرئيسية في دول المنطقة كافة محرّكاً أساسياً لنموّها. ومع ذلك، تعيق القدرات التمويلية لعددٍ من دول هذه المنطقة توسيع استثمارات الصين، ما يثير المخاوف حول احتمال وقوع بعض الدول المقترضة في فخ الديون.

وتبقى الطاقة جزءاً أساسياً من اقتصادات بعض من دول المنطقة، على الرغم من الجهود المبذولة لتنويع العلاقات الاقتصادية. ولا تزال بكين تتصدّر قائمة مستوردي النفط في العالم، ما يجعل من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا شريكاً اقتصادياً لا غنى عنه. كما تفتح الطاقة آفاقاً لتطوير العلاقات الإستراتيجية بين الصين والقوى الإقليمية. وبالنظر إلى المستقبل، ستحافظ الطاقة على أهميّتها، إلّا أنّ الجهود العالمية لتسهيل تحوّل الطاقة وجهود الصين لزيادة الاكتفاء الذاتي من الطاقة ستكون محوريّة في مستقبل العلاقات الاقتصادية بين الصين والمنطقة. كما أنّ وفرة إمدادات الغاز الطبيعي المسال في منطقة الخليج ستجعل منها شريكاً هاماً في هذا التحوّل. وستعزّز خطوات الصين في اعتماد الطاقة النظيفة على نطاق واسع تعاونَها مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تسهيل التحوّل في مجال الطاقة.

التكنولوجيا الصينيّة تعزّز إستقلالية المنطقة الإستراتيجية

تضطلع التقنيات الناشئة وتطوير البنية التحتية بدور مهم في التنسيق الإستراتيجي بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والصين. تعمل شركة هواوي الصينية الرائدة في مجال التكنولوجيا، على سبيل المثال، على توسيع الوصول الإقليمي إلى التكنولوجيات المتقدّمة. وترتكز العلاقات التكنولوجية المتنامية بين الصين ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على أبعاد سياسية وإستراتيجيّة.

ويساهم الاستحواذ على التكنولوجيا الصينية في تحديث اقتصادات دول المنطقة وزيادة استقلالية القوى الإقليمية الإستراتيجية. كما وأنّ التكنولوجيا الصينية محوريّة في خطط التنمية الوطنية الطموحة في عدد من هذه القوى، بما في ذلك رؤية المملكة العربية السعودية 2030. بيد أنّ الضغوط المتزايدة التي تمارسها الولايات المتحدة على المنطقة للحدّ من تعاونها التكنولوجي مع الصين قد تعقّد العلاقات بين بكين ودول المنطقة. وستختبر هذه الضغوط التوازن الذي تسعى دول المنطقة للحفاظ عليه في علاقاتها مع بكين من جهة وواشنطن من جهة أخرى، ما يصعّب على هذه الدول الاستعانة بالتكنولوجيا الصينية.

التبادل الثقافي سيؤدّي دوراً بارزاً في مستقبل مبادرة الحزام والطريق

بات التبادل الثقافي بين الأفراد يؤدّي دوراً متزايد الأهمية في تحديد العلاقات بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويسلّط تعزيز مبادرة الحزام والطريق للربط العالمي الضوء على العلاقات الثقافية بين الصين والشرق الأوسط. وتستضيف بلدان مختلفة من المنطقة الآن معاهد كونفوشيوس التي تعكس توسّع أثر القوة الصينية الناعمة. كما أنّ تركيز بكين على تعزيز الحوار بين الحضارات – من خلال مبادرة الحضارة العالمية (GCI) للرئيس شي جين بينغ – يضع الترابط الثقافي في صميم الخطاب الدبلوماسي الصيني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويعكس التأثير الواسع النطاق للمنصات الإلكترونية، مثل تيك توك، النفوذ المتزايد لوسائل التواصل الاجتماعي للصينية. كما سيعزّز توسيع الروابط الاجتماعية والثقافية بين الصين والشرق الأوسط التعاون في مجالات رئيسية مثل العمل المناخي. إذ يجعل ارتفاع مستويات ندرة المياه ودرجات الحرارة العالمية التصدّي لتغيّر المناخ مسألة ضرورية لمستقبل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويمكن للجهود الرائدة التي تبذلها الصين في هذا المجال أن توجّه سياسات المناخ الإقليمية.

علاقات الصين الخارجية: السلام من خلال التنمية

تفاقم التحوّلات السريعة في النظام العالمي من الضغوط على بكين لتعزيز دورها كقوة سياسية. وتزيد تطلّعات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى قيادة الصين كبديل محتمل للنظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة. وبذلك، تستعدّ بكين لتأدية دور دبلوماسي وسياسي بارز في المنطقة، إلّا أنّ نهجها سيرتكز على تسخير السلام من خلال التنمية. ترى الصين أنّ دفع عجلة التنمية يمكنه أن يساهم في إحلال السلام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على نطاق واسع. كما ستشكّل الوساطة عاملاً أساسياً للدبلوماسية الصينية في المنطقة.

وستواصل الصين توطيد العلاقات الشاملة مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتأكيد التزامها بالازدهار الإقليمي. كما سيساهم نمو التنسيق المتعدّد الأطراف، من خلال مجموعة البريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون على سبيل المثال، في تعزيز التعاون بين الصين والمنطقة. إلّا أنّ المخاوف الأمنية في الشرق الأوسط والتطلّعات إلى وجود أمنيّ صينيّ أوسع في المنطقة سيعقّد مستقبل العلاقات السياسية بين بكين وعواصم المنطقة.

المقدّمة

طارق يوسف، ووانغ جيان

صادف العام الماضي الذكرى العاشرة على إطلاق مبادرة الحزام والطريق الصينية في العام 2013. وقد أظهرت هذه المبادرة على مدى العقد المنصرم دورها الأساسي في تطوير علاقات الصين مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي شكّلت أيضاً نقطة ارتكاز إستراتيجية لتنفيذ مبادرة الحزام والطريق. واليوم في عالم تزداد فيه حالة عدم اليقين السياسي ويشهد صعود نظام متعدّد الأقطاب، أصبحت دول المنطقة حليفاً رئيسياً لبكين.

وقد أصبحت الصين كذلك شريكاً اقتصادياً مهمّاً لدول الشرق الأوسط. وتسعى الدول المصدّرة للطاقة إلى تنويع اقتصاداتها بعيداً عن الهيدروكربونات كجزء من الجهود لتحقيق إستراتيجيات التنمية الوطنية الطموحة. وقد برزت بكين كشريك أساسي في هذه العمليات. في الوقت نفسه، تسعى الدول غير المصدّرة للطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى تحديث اقتصاداتها وتنميتها في ظلّ التحدّيات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها، على رأسها معدّلات البطالة المرتفعة والضغوط الديموغرافية.

لقد أدّى تركيز الصين على دعم جهود التنمية في المنطقة إلى توسيع نفوذ بكين الاقتصادي بشكل كبير في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وحوّل الدولة الواقعة في شرق آسيا إلى شريك أساسيّ في بناء مشاريع البنية التحتية. وبالإضافة إلى تطوير البنية التحتية، انخرطت الصين بنشاط في قطاعات مختلفة من اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على حدّ سواء، مثل التصنيع والصناعات الكيماوية والتكنولوجيا.

كما شهدت السنوات الأخيرة زيادةً في التنسيق السياسي ما بين الصين ودول المنطقة. ففي العام 2022، استضافت بكين القمة الصينية العربية الأولى والقمة الصينية الخليجية. وتعكس هذه الأطر قوة العلاقات بين الصين والشرق الأوسط فضلاً عن التزام الطرفين بتعزيز التعاون. كما سلّطت وساطة بكين بين السعودية وإيران في العام 2023 الضوء على دور الصين الدبلوماسي والسياسي الكبير في المنطقة في سياق مبادرتها للأمن العالمي. وفي أعقاب اندلاع الحرب على غزة في أواخر العام الماضي، اقترحت الصين أيضاً خارطة طريق ملموسة لحلّ يقوم على وجود الدولتين، وتعهّدت باستضافة مؤتمر سلام دولي، وأكّدت أنّها ستدعم جهود إعادة الإعمار.

لاستكشاف هذه القضايا وتقييم آفاق تعزيز العلاقات بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عقد مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية وأكاديمية شنغهاي للعلوم الاجتماعية ورشة عمل لمدّة يومين في شنغهاي، الصين. وفي خلال ورشة العمل، ناقش المشاركون من المنطقة والصين الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية للعلاقات بين الصين ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وركّزوا بشكل خاص على تطوّر هذه العلاقات منذ إطلاق مبادرة الحزام والطريق في العام 2013. وقيّمت الجلسات التعاون المستقبلي في ظلّ بيئة جيوسياسية مضطربة؛ والمشهد الأمني المتغيّر في الشرق الأوسط ودور الصين؛ ومبادرة الحزام والطريق كقناة هامة لدفع التعاون في الاستثمارات والتجارة والتمويل؛ والتوترات الناشئة المحيطة بالتعاون في مجال التكنولوجيا والبنية التحتية؛ ودور التبادل الثقافي بين الشعوب في العلاقات بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فضلاً عن التعامل مع حالة عدم اليقين المستقبلية من خلال التعاون الإقليمي والعالمي.

ويستدعي تصاعد التوتّرات على الصعيدين العالمي والإقليمي توطيد العلاقات بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والقوى العالمية. وتعتبر الصين عنصراً أساسياً في هذه الجهود. وبالنظر إلى المستقبل، من المرجّح أن تساهم بكين في توجيه مسار التنمية في المنطقة، فضلاً عن تسهيل جهود التهدئة في الشرق الأوسط وخلق بيئة سياسية مواتية لازدهار المنطقة. وهذا يعكس بوضوح أهميّة الصين على الساحة العالمية.

ملخّص الجلسات

الجلسة 1: التعاون المستقبليّ في ظلّ بيئة جيوسياسية جديدة

السياق:

على مدار العقد الماضي، عملت الصين على توسيع تعاونها بشكلٍ كبير مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال مبادرة الحزام والطريق. ومع ذلك، أصبح مستقبل العلاقات بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معقّداً اليوم بسبب التغيّرات السريعة في الجغرافيا السياسية العالمية والإقليمية. فقد أدّت المنافسة المتزايدة بين الولايات المتحدة والصين، والنظام العالمي المتعدّد الأقطاب المتغيّر، والصراعات المتصاعدة إلى زيادة الضغوط على دول المنطقة لتحقيق التوازن ما بين الحفاظ على العلاقات الطويلة الأمد مع واشنطن والتحوّل نحو إقامة تحالفات جديدة. وبسبب هذه الديناميات، يبقى مستقبل العلاقات بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا غير واضح. كيف ستنعكس هذه الديناميات الجيوسياسية والجيواقتصادية على تعاون الصين مع المنطقة وبأي طرق ستشكّل المنافسة المتزايدة بين القوى العظمى تحدّيات أمام هذا التعاون؟

التعاون بين بلدان الجنوب في عالم ما بعد بريتون وودز

دينغ ييفان

تؤدّي مبادرة الحزام والطريق دوراً رئيسياً في إشراك بلدان الجنوب العالمي في الاقتصاد الدولي. فقبل إطلاق مبادرة الحزام والطريق، كانت بلدان الجنوب العالمي تعتمد إلى حدّ كبير على الأسواق الغربية. أمّا اليوم، فيتخطّى حجم التبادل التجاري بين الصين والدول غير الغربية حجم التبادل التجاري مع البلدان الغربية، ما يشير إلى عصر جديد من التعاون بين بلدان الجنوب.

وقد أدّى تعزيز العلاقات التجارية بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والصين كذلك إلى تنويع استثمارات دول المنطقة بشكل متزايد لتتخطّى الاحتياجات الأمنية. ووجّهت بمعظمها استثماراتها نحو تعزيز القدرات الأمنية بهدف حماية نفسها من التهديدات الإقليمية والعالمية. وبالتالي، أصبحت التنمية في المقام الثاني بعد الدفاع. ومع ذلك، بدأ هذا التوجّه نحو إعطاء الأولوية للمخاوف الأمنية على التنمية يتغيّر بعد توسّط الصين في اتفاق السلام السعودي الإيراني في العام الماضي. فقد أدّى الاتفاق السعودي الإيراني إلى زيادة احتمالات السلام الإقليمي الأوسع، ما يحفّز مصالح الشرق الأوسط في انتهاج المبادرات التي تركّز على التنمية.

وقد شكّل التعاون الاقتصادي مع الصين جزءاً أساسياً من هذه الجهود. ولا سيّما أنّه في وقت سابق من هذا العام، انضمّت خمس دول جديدة (مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وإيران وإثيوبيا) إلى مجموعة البريكس. ومن المرجّح أن يؤدّي توسيع عضوية مجموعة البريكس إلى تمكين الجنوب العالمي وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، ما يوطّد العلاقات أكثر بين بلدان الجنوب. ويصادف هذا العام مرور 80 عاماً على إنشاء نظام بريتون وودز الذي حقّق نجاحاً محدوداً في إشراك الجنوب العالمي في الاقتصاد الدولي. ويدعو ذلك إلى إعادة تقييم الوضع الراهن. ويساهم تعزيز المبادرات مثل مبادرة الحزام والطريق في تمكين الجنوب العالمي من تسخير الإمكانات نحو نظام عالمي أكثر إنصافاً وشمولاً.

نحو فهم جديد للمنافسة الجيوسياسية؟

بهجت كوراني

لطالما استندت المنافسة الجيوسياسية إلى التركيز على فهم دور الجغرافيا في تشكيل الخصومات والتحالفات. ولطالما كانت الاعتبارات الجغرافية هي التي توجّه الدول عند صياغة سياساتها الخارجية. صحيح أنّ هذه الاعتبارات لا تزال تُعتمد، إلّا أنّ العولمة والتقارب العالمي يستلزمان نهجاً مختلفاً لفهم الديناميات الدولية.

وتعكس مبادرة الحزام والطريق الصينية هذا التحوّل الجذري بحيث أنّها تقدّم نهجاً قائماً على المجتمع بدلاً من النهج التقليدي المتمحور حول الدولة. فبدلاً من الربط ما بين الدول فحسب، تعمل مبادرة الحزام والطريق على ربط المجتمعات والمجموعات المحلّية عبر الدول على حدّ سواء، ما يعزّز أكثر التكامل والاعتماد المتبادل. ومن شأن هذا التحوّل أن يساهم في تمكين المجتمعات والمجموعات المحلّية. ويعزّز كذلك قدرات الدولة ويقدّم فهماً أعمق للمنافسة الجيوسياسية. ومع ذلك، لا تزال التوتّرات الإقليمية بين الدول المتنافسة قائمة. على سبيل المثال، يُظهر إطلاق مبادرات منافسة لمبادرة الحزام والطريق – مثل الممرّ الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا – بشكلٍ جزئيّ المنافسة القائمة على الهيمنة على المساحات الجغرافية.

ويؤكّد وجود الممرّ الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا على أنّ الأطر الجيوسياسية التقليدية لم تختفِ بالكامل. ومع ذلك، يظهر الممرّ، كردّ على مبادرة الحزام والطريق، طبيعة فهم المنافسة الجيوسياسية المتغيّرة. ويتّجه تركيز الحكومات اليوم نحو زيادة الترابط العالمي من خلال الروابط المجتمعيّة والبنية التحتية، بالإضافة إلى الروابط السياسية الرسمية على مستوى الدولة. أمّا اليوم، فيتميّز النظام العالمي بنظام هجين تتعايش فيه المنافسة الإقليمية مع توسّع الترابط الاجتماعي. وتقدّم مبادرة الحزام والطريق والممرّ الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، وغيرها من المشاريع، نماذج بديلة عن الأطر التنافسية التقليدية. وتُظهِر المبادرات لتحقيق الترابط المجتمعي أهمية النظر إلى ما هو أبعد من العلاقات ما بين الدول واعتماد فهم دقيق للروابط الاجتماعية التي تكمن وراء الديناميات السياسية المتغيّرة.

الصين والولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: بين المنافسة والتعاون

صن ديجانج

قبل إطلاق مبادرة الحزام والطريق في العام 2013، كانت المصالح الصينية والأمريكية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتوافق إلى حدّ كبير، إذ تمحور انخراط الولايات المتحدة في المنطقة حول المصالح الجيوسياسية، مثل ترسيخ مكانتها كالضامن الأمني الأكبر في المنطقة، بينما سعت الصين إلى تعزيز مصالحها الجيواقتصادية تحديداً من خلال ترسيخ مكانتها كأكبر شريك تجاري ومستورد للطاقة من المنطقة. إلّا أنّ إطلاق مبادرة الحزام والطريق ساهم في زيادة مخاوف واشنطن بشأن نفوذ بكين العالمي.

وقد حفّز تنامي نفوذ الصين الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الجهود الأمريكية للحدّ من التعاون بين الصين والمنطقة. وتهدف واشنطن بذلك إلى موازنة تحوّل دور بكين من شريك اقتصادي إلى شريك سياسي إقليمي. وعلى الرغم من هذه التوتّرات، تستطيع المنطقة أن تستوعب كلاهما. ومن شأن التعاون الصيني الأمريكي أن يساهم في تحقيق الازدهار الإقليمي والسماح للقوّتين بتحقيق مصالحهما في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولتحقيق فوائد التعاون، ينبغي على واشنطن وبكين أولاً إنشاء أرضية مشتركة في نهجهما تجاه المنطقة. إذ لطالما ركّزت الولايات المتحدة على تعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط، في حين دعت الصين إلى تعزيز السلام من خلال التنمية. وينبغي على الطرفين أن يسعيا إلى التوفيق ما بين نهجهما لزيادة التعاون.

كما يمكن للبنية التحتية أن تكون في قلب التعاون الصيني الأمريكي. إذ تُعتبر خبرة الصين الواسعة في قيادة التنمية العمرانية وخبرة الولايات المتحدة التكنولوجية قوّتين متكاملتين يمكنهما دفع جهود التنويع الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويمكن لواشنطن وبكين أيضاً أن تتكاتفا لصياغة آليات فعّالة لإيصال المساعدات الإنسانية إلى المنطقة. ويمكن للصين والولايات المتحدة إحلال السلام والازدهار في الشرق الأوسط، من خلال الاستفادة من نقاط القوة لدى كلّ منهما.

الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا: رؤية طموحة تفتقر إلى خطة ملموسة

دالية غانم

على هامش قمة مجموعة العشرين 2023، أعلنت الهند والولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والأردن والاتحاد الأوروبي عن إطلاق الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا. وهي مبادرة طموحة من جانب الغرب بالتعاون مع الهند والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، تهدف إلى إنشاء شبكة من البنية التحتية تربط أوروبا بآسيا عبر الشرق الأوسط.

وفي حين تهدف المبادرة ظاهرياً إلى إيجاد بدائل عن قناة السويس، إلّا أنّها تُعتَبر في المقام الأول ردّاً من جانب الغرب على مبادرة الحزام والطريق. ويواجه تنفيذها ونجاحها تحدّيات مختلفة. على سبيل المثال، يضمّ الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا 20 دولة على الأقل، ما يتطلّب آليات تنسيق وتنفيذ منظمة. ومن ناحية أخرى، فإطلاق مبادرة الحزام والطريق هو جهد مركزي تقوده دولة واحدة. ولا تزال القدرة التمويلية والفنية للممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا غير واضحة. وحتى يومنا هذا، لم تقدّم أي من الدول الموقّعة أي التزامات مالية. وفي حين يتوقّع الاتحاد الأوروبي استثمارات خاصة محتملة، يبقى من الصعب تصوّر تحقيق هذه التطلّعات في منطقة تتميّز ببيئة جيوسياسيّة متقلّبة.

ويمثّل استبعاد القوى الإقليمية الكبرى مثل قطر وإيران وتركيا ومصر تحدّياً مهماً آخر أمام الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، ما قد يعيق تعاون بعض دول المنطقة في المشروع. وفي حين لا يزال الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا في مراحله المبكرة ومن المتوقّع أن تكون عملية تنفيذه طويلة الأجل، إلّا أنّه يزداد تعقيداً بسبب المصالح المتضاربة بين الدول الموقّعة عليه. وفي حين قد تكون دول الشرق الأوسط تسعى إلى فرص التنمية، ينظر الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والهند إلى الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا على أنّه منافس لمبادرة الحزام والطريق الصينية. ونظراً للتحدّيات القائمة، يبدو وكأنّ الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا – في وضعه الحاليّ – يمثّل رؤية طويلة الأجل أكثر منه خطّة ملموسة.

المناقشة

طرح المشاركون أسئلة رئيسية حول مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة والصين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتوافق الكثيرون على أنّ مستقبل العلاقات بين واشنطن وبكين في المنطقة سيتأثّر ببروز نظام متعدّد الأقطاب. وأشار عدد من الحاضرين إلى أنّ الولايات المتحدة لن تتهاون مع انخراط الصين في المنطقة بشكل أكبر بسبب قدرتها على تقويض نفوذ واشنطن في الشرق الأوسط ومكانتها العامة كقوة مهيمنة عالمية.

وحذّر آخرون من تقييم انخراط الولايات المتحدة في المنطقة من منظار المنافسة فحسب، مشدّدين على أنّ واشنطن لا تزال تحتفظ بمصالح اقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعند مناقشة مستقبل العلاقات بين الصين والمنطقة، أكّد المشاركون على أنّ عمق التعاون الاقتصادي بين الصين والشرق الأوسط لا بدّ أن يتحوّل إلى علاقة سياسية. وقد رحّبت المنطقة بمبادرات متعدّدة أطلقتها بكين، بما في ذلك مبادرة الأمن العالمي التي تهدف إلى تمكين المنطقة من تطوير قدراتها الدفاعية الخاصة، ومبادرة الحضارة العالمية، التي سلطت الضوء على أهمية الاحترام المتبادل بين الحضارات. ومع ذلك، رأى بعض المشاركين أنّه على هذه المبادرات أن تمهّد الطريق لزيادة دور الصين في تعزيز الاستقلال الإستراتيجي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وبالنظر إلى المستقبل، من المرجّح أن تتوطّد أكثر العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الصين والمنطقة. ومع ذلك، فتحديد مسار الانخراط المستقبليّ سيتعقّد بسبب الضغوط الغربية على المنطقة. أمّا بالنسبة إلى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فسيؤدّي إرث التدخل الغربي وخيبة أمل الجماهير العربية في الولايات المتحدة والدول الأوروبية الأخرى بشكل أساسيّ إلى دفع المنطقة نحو إقامة العلاقات مع القوى الصاعدة مثل الصين.

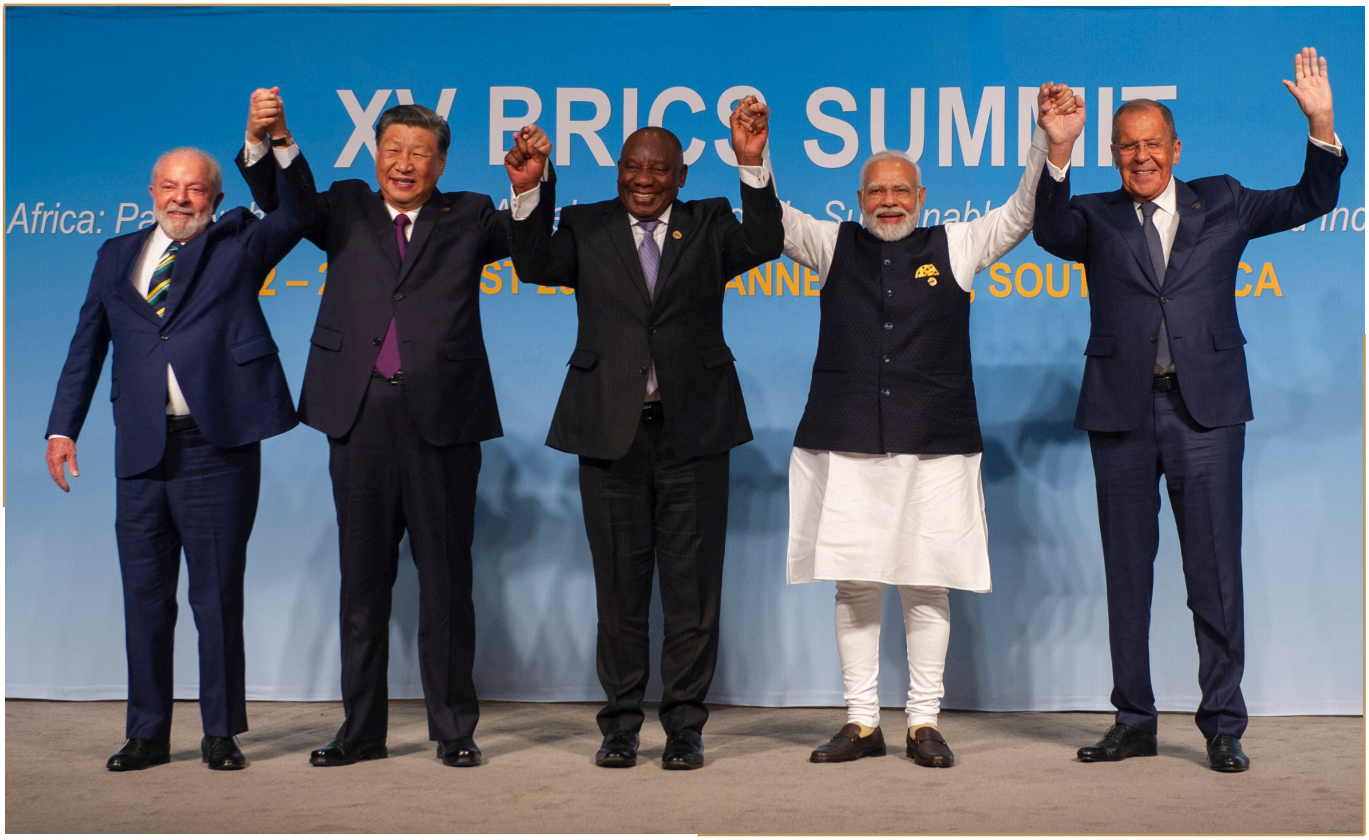

قادة دول البريكس يمسكون بأيدي بعضهم البعض في القمة السنوية الخامسة عشرة في جنوب أفريقيا عام 2023. (وكالة الصحافة الفرنسية)

الجلسة 2: تغيّر الجغرافيا السياسية والأمن في الشرق الأوسط

السياق:

مع تصاعد المنافسة بين القوى العظمى على مستوى العالم، تجد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نفسها في حالة من الاضطراب في ظلّ تزايد هشاشة أمنها. فقبل اندلاع الحرب على غزة، أشارت الولايات المتحدة إلى أنّها تتّجه نحو إعادة توجيه مواردها من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو منطقة المحيطين الهندي والهادئ ما دفع المنطقة بالتالي إلى تنويع شركائها الأمنيين وإنشاء تحالفات جديدة. كما أدّى دعم الولايات المتحدة لإسرائيل في الحرب الجارية على غزة إلى زيادة حدّة التوترات الإقليمية وخيبة الأمل تجاه واشنطن.

وفي مواجهة احتمالية تراجع وجود الولايات المتحدة الأمني، هل سيتغيّر المشهد الأمني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟ إن كان الأمر كذلك، كيف سينعكس هذا التراجع على تحالفات دول المنطقة؟ أيّ من الجهات الفاعلة ستبرز كشريك أمني بديل؟ كيف تؤثّر حرب إسرائيل الجارية على غزة والحرب بين روسيا وأوكرانيا في تشكيل ديناميات القوة العالمية وكيف ستنعكس هذه التغيّرات على العلاقات بين الصين والمنطقة؟

آفاق الدور الصيني في إعادة تشكيل البنية الأمنية في الشرق الأوسط

جين ليانغ شيانغ

شكّل السابع من أكتوبر نقطة مفصليّة في الشرق الأوسط. يدفع دعم الدول الغربية لحرب إسرائيل على غزة والاضطرابات الإقليمية التي نتجت عنها دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى إعادة تقييم تحالفاتها ودور الجهات الفاعلة الخارجية في شؤونها. ويكتسب الإجماع بشأن دور الغرب في زعزعة الاستقرار الإقليمي وتقويض استقلاليتها زخماً في أنحاء المنطقة. ويحثّ توسيع علاقات الصين الدبلوماسية مع المنطقة على إعادة تشكيل العلاقات السياسية بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والقوى الخارجية.

وعلى الرغم من هذه التحوّلات، من المرجّح أن تبقى الولايات المتحدة الجهة الفاعلة الخارجية الأكثر أهمية. ومع ذلك، يمكن للصين أن تؤدّي دوراً كبيراً في المساهمة في أطر الأمن الإقليمي. ويتجلّى ذلك في المصالحة السعودية الإيرانية التي توسّطت بكين في تحقيقها في العام 2023. لقد شكّل دور الصين عامل مفاجأة وتمّت الإشادة بقدرة الاتفاق على تخفيف التوترات بين المنافسين الأكبر في المنطقة كخطوة رئيسيّة نحو تعزيز الأمن والازدهار الاقليميين.

على المستوى الأمني، لا تستطيع الصين أن تنافس الاستثمارات والموارد الأمنية الأمريكية في المنطقة أو تحلّ محلّها. ومع ذلك، تستطيع بكين أن تؤدي دوراً أكثر أهمية في أمن الشرق الأوسط من خلال تعزيز استقلال الدول الإستراتيجي. فالبيئة الأمنية الإقليمية الهشّة تجعل من التعاون السياسي ضرورةً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إلّا أنّ وجهة نظر الولايات المتحدة بشأن التعاون تحصر الصين في أطر سياساتها الخاصة، بل وتتوقع من الصين أن تنظّف الفوضى التي خلّفتها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبالتالي، فإن وجهة نظر واشنطن الحالية بشأن دور بكين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحدّ من آفاق التعاون بين القوّتين في المنطقة.

كثّف الحوثيون مؤخّراً عملياتهم ضد السعودية في محاولة للسيطرة على آخر معقل شمالي للحكومة اليمنية في مأرب. (وكالة الصحافة الفرنسية)

ما الذي تبقّى من نفوذ الولايات المتحدة في الشرق الأوسط؟
جوزيف باحوط

لقد بدأ الدور الأمريكي بالتغيّر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قبل السابع من أكتوبر. فقد شهدت المنطقة، قبل الحرب، موجة من التطبيع بين الدول الخليجيّة وإسرائيل، تدفعها مصالح اقتصادية ومالية، لكنّها في نهاية المطاف أدّت إلى تهميش القضية الفلسطينية. كما أنّ التطبيع مع نظام بشار الأسد في سوريا كان يجري على قدم وساق. وفي خضم هذه التغيّرات، يبقى السؤال مطروحاً حول موقف الولايات المتحدة من هذه التحوّلات الجيوسياسية.

ولا تزال إعادة تقييم واشنطن لموقفها تجاه الشرق الأوسط غامضة إلى حدّ كبير ومعقّدة بسبب عوامل مختلفة، بما فيها التوتّرات المتزايدة بين إسرائيل والولايات المتحدة. وفي حين تواصل الولايات المتحدة دعمها للهجوم الإسرائيلي على غزة، إلّا أنّها تشعر بالإحباط بشكل متزايد بسبب حكومة نتنياهو والضغوط الدولية لإنهاء الحرب. فبعد السابع من أكتوبر، أصبح مستقبل الدولة الفلسطينية محورياً لمستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة والمنطقة. وقد أكّدت القوى الإقليمية، بما فيها المملكة العربية السعودية، على التزامها بضمان قيام دولة فلسطينية.

وتتفاقم حالة عدم اليقين التي تحيط بمستقبل الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بسبب مجموعة من القضايا البنيوية التي لم تتمّ معالجتها في أنحاء المنطقة كافة والتي يعود تاريخها إلى الربيع العربي. ومع توسّع نفوذ القوى العظمى في المنطقة، سيتعيّن عليها التعامل مع الكساد الاقتصادي والصراعات الناشئة في أنحاء المنطقة كافة. أمّا بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فسيحدّد الرئيس القادم مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة والمنطقة. وفي غياب أي تغييرات كبرى، ستستمرّ المنطقة في تعزيز علاقاتها مع الصين بحذر.

نفوذ الصين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتخطّى حدود المنافسة بين القوى العظمى
وانغ تشن

يعكس نجاح الصين في التوسّط في اتفاق السلام بين المملكة العربية السعودية وإيران في العام 2023 تحوّل نفوذها في المنطقة من نفوذ اقتصادي إلى قوة سياسية ودبلوماسية متزايدة. وفي حين ينظر عدد من قيادات واشنطن إلى نفوذ بكين المتزايد من خلال منظار المنافسة بين القوى العظمى، تحافظ الصين على معارضتها لإطار «المنافسة بين القوى العظمى» الذي تتبنّاه الولايات المتحدة. ولا تنوي الصين أن تأخذ دور الولايات المتحدة في المنطقة ولا تهدف إلى مواجهة واشنطن. إذ تعتمد بكين في المقام الأول على الدفاع عن مصالحها الخاصة.

قد شكّلت الحرب على غزة منذ أكتوبر 2023 نقطة تحوّل تاريخية في مكانة الولايات المتحدة ونفوذها الإقليمي. فتغاضي الولايات المتحدة عن الأزمة الإنسانية غير المسبوقة في قطاع غزة والجهود المحدودة لوقف العملية العسكرية الإسرائيلية يثير الشكّ حول دوافع سياسة حقوق الإنسان الأمريكية. وعلى الرغم من تراجع نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة، إلّا أنّه ما من دولة أخرى يمكنها حالياً أن تؤدّي دور واشنطن. وبالتالي، تواجه الدول التي تعتمد على الدعم الأمريكي في هذه المنطقة تحديات كبيرة. فعلى سبيل المثال، لم تتمكّن إسرائيل منذ أكتوبر من إعادة تأسيس ردعها العسكري والإستراتيجي في المنطقة على الرغم من الكميّات الكبيرة من المساعدات العسكرية الأمريكيّة والدعم السياسي.

وتسعى القوى الرائدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بفعالية إلى التنويع الأمني مع الصين والهند وروسيا، وغيرها من الدول. ومع ذلك، فإنّ رغبة بعض القوى العالمية، وتحديداً الصين، في التعاون مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا محدودة بسبب إطار «المنافسة بين القوى العظمى» الذي تتبنّاه واشنطن. ومن ناحية أخرى، بعض القوى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك عدد من الجهات الفاعلة غير الحكومية، المنافسة بين القوى العظمى وتستفيد من المكاسب الإستراتيجية الناجمة عن بيئة جيوسياسية متقلّبة.

المناقشة

ناقش المشاركون تغيّر دور القوى العظمى في الشرق الأوسط. واعتبروا حرب إسرائيل على غزة لحظة حاسمة لمستقبل علاقات الغرب مع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. صحيح أنّه سيكون من الصعب على واشنطن إنقاذ صورتها وسمعتها في الشرق الأوسط، لكنّها ستحافظ على مكانتها كالضامن الأمني الرائد في المنطقة. وعند تقييم مستقبل العلاقات بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أشار المشاركون إلى أنّ الالتزامات الأمنية ستشكّل المسألة الرئيسيّة التي ستوجّه مستقبل التعاون بين المنطقة والصين. وقال عدد من الحاضرين إنّ بكين سينبغي عليها في نهاية المطاف توسيع نفوذها الاقتصادي المتنامي ليشمل المخاوف السياسية والأمنية في المنطقة.

فضلاً عن ذلك، أظهرت الدبلوماسية الصينية في الحرب الحالية على غزة حدود انخراط بكين السياسي في المنطقة. وأشار بعض المشاركين إلى أنّه في حين دعت بكين بفعّالية إلى التوصّل إلى حلّ وتعهّدت بالتزامها بإقامة دولة فلسطينية، إلّا أنّها لم تبذل جهداً كافياً لحشد دول الجنوب العالمي وقيادة الجهود المنسقة. وشدّد عدد من المشاركين على أنّ التوازن في الشرق الأوسط – بين الصين والولايات المتحدة – يخضع الآن للاختبار وسط التوترات العالمية والإقليمية المتصاعدة. وفي حين ستبقى واشنطن جزءاً هاماً من الأطر الأمنية في المنطقة، فقد أصبحت بكين الآن أمام فرصة حاسمة لإثبات أهميتها في شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتعزيز التعاون الإقليمي.

الجلسة 3: التعاون في إطار مبادرة الحزام والطريق في مجالات الاستثمار والتجارة والطاقة والتمويل

السياق:

لقد قام التعاون الاقتصادي بين الصين ودول منطقة الشرق الأوسط في المقام الأول على مجالات الاستثمار والتجارة والطاقة والتمويل. وحفّز الانخراط الاقتصادي كذلك التعاون الدبلوماسي والسياسي والأمني بينهما. وفي ظلّ سعي دول المنطقة إلى إيجاد شركاء اقتصاديين جدد، ما هي الفرص والتحدّيات التي يطرحها توسيع العلاقات الاقتصادية بينهما؟ وكيف ينعكس التحوّل نحو الطاقة النظيفة على التعاون في مجال الطاقة بين الصين والمنطقة؟ وبالنظر إلى التفتت المالي العالمي، كيف ستؤثر جهود إزالة الدولرة ونمو المؤسّسات، مثل مجموعة البريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون، في هذه العلاقات الاقتصادية؟

البنية التحتية الصينية تعزّز الترابط عبر المغرب الكبير

يحيى زبير

تعزّز البنية التحتية الصينية الترابط ضمن المغرب العربي وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. واليوم، عزّزت الصين مكانتها كجهة فاعلة مهمّة في المغرب العربي (الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس). وارتفعت الاستثمارات الصينية في شمال أفريقيا من 600 مليون دولار أمريكي إلى أكثر من 29 مليار دولار أمريكي بين 2005 و2019.[i]

تنطوي العلاقات الاقتصادية المتنامية بين الصين والمغرب العربي على دعم بناء البنية التحتية الأساسيّة. فعلى سبيل المثال، يربط مشروع «الطريق السريع شرق غرب» في الجزائر، والذي اكتمل في العام 2023، بدعم من مؤسسة الاستثمار الصينية، بين طرفي البلاد الآن. ويمثّل الطريق السريع معلماً بارزاً في البنية التحتية للترابط في الجزائر. ومن الأمثلة البارزة الأخرى مشروع السكك الحديدية الطموح في الصحراء، والذي تدعمه شركة بناء السكك الحديدية الصينية المحدودة، والذي سيربط منجم الحديد الخام في غار جبيلات في الجزائر بمنطقة دمياط الصناعية.[ii] وعند اكتماله، سيسرّع المشروع جهود الجزائر لتنويع مصادر الطاقة. كما وتعكس هذه المبادرات التأثير الواسع لمشاريع البنية التحتية التي تدعمها الصين في أنحاء المغرب العربي كافة.

وعلى الرغم من ضخامة الاستثمارات الصينية، لا يزال الاتحاد الأوروبي يحظى بالتفوق الاقتصادي في المغرب العربي. ويستمدّ نفوذه الطويل الأمد من الاعتماد الهيكلي الناتج عن الإرث الاستعماري للدول الأوروبية في المنطقة. ومع ذلك، فقد أثبتت الصين أهميتها في تنمية المنطقة من خلال طريق الحرير البحري ومشاريع الموانئ التابعة له فضلاً عن نقل التكنولوجيا والتجارة. على سبيل المثال، سيسّهل الطريق السريع عبر الصحراء الكبرى الذي يبلغ طوله 4,500 كيلومتر، المعروف بطريق الوحدة الأفريقية، عمليّات التجارة والنقل والتكامل الإقليمي بين دول المغرب العربي والساحل ودول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبالتالي، تبدو الصين مستعدّة لمواصلة استثمار نجاحاتها في المغرب العربي، الأمر الذي سيعزز روابطها الاقتصادية عبر أفريقيا وربما يحوّل الروابط الاقتصادية القائمة إلى علاقات سياسيّة أوسع.

مبادرة الحزام والطريق: محرّك لجهود التنويع الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

شو مينغ تشي

قبل حوالي عقد من الزمن، أطلقت الصين مبادرة الحزام والطريق الطموحة التي يُشاد بها اليوم في أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كافة باعتبارها محرّكاً رئيسياً للتنمية الاقتصادية في المنطقة. ومنذ إطلاق مبادرة الحزام والطريق، توطّدت العلاقات بشكل أكبر بين المنطقة والصين. ففي العقد الماضي وحده، ارتفع حجم التبادل التجاري بين الصين والشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة مذهلة بلغت 76 في المئة.[iii]

وتمتدّ استثمارات الصين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى قوى مختلفة مثل إيران والمملكة العربية السعودية ومصر. تعتبر الصين الشرق الأوسط شريكاً لا غنى عنه بسبب دوره كمورد رئيسي للطاقة. وفي حين تسعى بكين حالياً إلى تنويع شركائها في مجال الطاقة، تبقى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المورد الأكبر للطاقة بالنسبة إليها. كما وأنّ الجهود الجارية لتسهيل التحوّل العالمي في مجال الطاقة تدفع بكين وعواصم الشرق الأوسط المختلفة إلى السعي إلى تعزيز التعاون في مجال الطاقة، وتحديداً في مجال إنتاج الطاقة الشمسية. وعلى الرغم من جهود التنويع، لا يزال الفحم يشكّل أكثر من 53 في المئة[iv] من استخدام الصين للطاقة. ولتسهيل تحوّل الصين إلى طاقة أنظف، يمكنها الاعتماد على منطقة الشرق الأوسط

i. Yahia H. Zoubir, *Expanding Sino-Maghreb Relations: Morocco and Tunisia*, Research Paper, (London, United Kingdom: Chatham House, February 26, 2020), 7, https://www.chathamhouse.org/2020/02/expanding-sino-maghreb-relations/2-china-and-maghreb.

ii. Jevans Nyabiage, "How North African railway is on track to helping China de-risk its iron ore supply," South China Morning Post, April 8, 2024, https://www.scmp.com/news/china/diplomacy/article/3257816/how-north-african-railway-track-helping-china-de-risk-its-iron-ore-supply.

iii. Alexandre Raffoul and Kai Keller, "As China-Gulf relations deepen, here are 3 key sectors for growth," *World Economic Forum*, April 10, 2024, https://www.weforum.org/agenda/2024/04/3-key-sectors-poised-for-explosive-growth-as-china-gcc-cooperation-deepens/.

iv. Lauri Myllvirta, "Analysis: China's clean energy pushes coal to record-low 53% share of power in May 2024," Carbon Brief, accessed September 7, 2024, https://www.carbonbrief.org/analysis-chinas-clean-energy-pushes-coal-to-record-low-53-share-of-power-in-may-2024/.

وشمال أفريقيا، وتحديداً على إمدادات الغاز الطبيعي المسال من الدول الخليجية. كما يمكن للصين أن تقدّم الدعم للشرق الأوسط من خلال البنية التحتية والتكنولوجيا لزيادة قدرات المنطقة على إنتاج الطاقة النظيفة، ما يدفع نحو تنويع مصادر الطاقة في المنطقة.

ويرتكز النهج الذي تتبنّاه الصين في التعامل مع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الالتزام بتحقيق السلام من خلال التنمية. ويفتقر عدد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى القدرة الكافية على معالجة الفجوات في البنية التحتية الأساسية. ومن الممكن أن تدعم الصين الجهود الإقليمية لمعالجة هذه الفجوات من خلال تقديم الدعم لتطوير البنية التحتية وتحديث الاقتصادات الإقليمية. كما ومن الممكن أن تساعد استثمارات الصين في الصناعات التحويلية في المنطقة على تسريع عمليات التصنيع، ما يؤدّي إلى إنشاء أساس اقتصادي أكثر تنوّعاً.

الصين بين التحوّل والاستقلالية في مجال الطاقة

صن شيا

في السنوات الأخيرة، تعرّضت أسواق الطاقة العالمية لصدمات كبيرة. وتواصل أوروبا صراعها مع معالجة نقص الطاقة الناتج عن العقوبات التي فرضتها على روسيا في أعقاب اندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا في العام 2022. وتؤثّر التعطيلات التي تشهدها الطرق البحرية، وتحديداً قناة السويس، بشكل أكبر على أسواق الطاقة العالمية. وتتكشّف هذه الديناميات في سياق التحوّل الناشئ في مجال الطاقة.

إنّ التحوّل في مجال الطاقة مدفوع بشكل أساسي بدعوات الدول الغربية للتخلّص التدريجي من الوقود الأحفوري وزيادة إنتاج الطاقة المتجدّدة. ومع ذلك، لا بدّ من التمييز بين التحوّل في مجال الطاقة والاستقلالية في مجال الطاقة، وهما محرّكان أساسيان لجهود تنويع مصادر الطاقة. ففي حين تقوم دول كثيرة على مستوى العالم بالتركيز أكثر نحو إنتاج الطاقة النظيفة، إلّا أنّ الاستقلالية في مجال الطاقة تتّسم بالأهميّة ذاتها من أجل توقّع إمدادات الطاقة المستقبلية. وقد دفعت الولايات المتحدة، في عهد أوباما، نحو زيادة الاستقلالية في مجال الطاقة من خلال تقليل اعتمادها على واردات الطاقة. وقد نجحت اليوم في تحقيق اكتفاء ذاتي إلى حدّ كبير في مجال الطاقة.

وتعيد الصين تقييم اعتمادها على واردات الطاقة، باعتبارها المستورد الأكبر للنفط،[v] في حين تواجه سلسلة من التحدّيات المعقدّة. فقد انعكست الحرب التجارية التي شنّتها إدارة ترامب على الصين إلى جانب الآثار المترتبة على جائحة فيروس كورونا المستجدّ سلباً على الاقتصاد الصيني. وتدفع هذه التحدّيات الصين حالياً لتعزيز جهودها لزيادة استقلالها في مجال الطاقة. وفي الوقت نفسه، تدرك بكين أهميّة شراكاتها في مجال الطاقة وتسعى بنشاط إلى تعزيز العلاقات الإستراتيجية مع روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي. ومن المرجح أن تؤدّي الصين دوراً حاسماً في رسم مستقبل سلاسل إمداد الطاقة وتأمين طرق تجارية الطاقة.

الصين وإيران توسّعان علاقاتهما الإستراتيجية لتتجاوز مجال الطاقة

أمير محمد إسماعيلي

تتمتّع الصين وإيران بتاريخ طويل من التعاون يعود إلى العصور القديمة. وفي حين تشكّل صادرات إيران من الطاقة إلى الصين أساس علاقاتهما الاقتصادية، إلّا أنّ التعاون بين طهران وبكين قد توسّع ليشمل مجالات أخرى كالتكنولوجيا والزراعة والسياحة والطاقة المتجدّدة.

لقد مثّل موقف الصين تجاه البرنامج النووي الإيراني نقطة تحوّل مهمّة في العلاقات الصينية الإيرانية، حيث حفّز على زيادة التعاون الإستراتيجي. ومع ذلك، تعرقلت الجهود لتعزيز العلاقات الإستراتيجية بسبب عدد من التحدّيات. فمن الناحية الاقتصادية، تعيق الأنظمة المالية المعقّدة في الصين وإيران تطوّر العلاقات الاقتصادية الثنائية. وتحدّ الحواجز الاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الاختلافات اللغوية والتبادلات المحدودة بين الشعوب، من قدرتهما على الانخراط. وينعكس النهج العدواني الذي تنتهجه القوى الغربية تجاه البلدين والظروف الأمنية المتقلّبة في المنطقة على آفاق التعاون. وعلى الرغم من التحدّيات، تتعدّد الفرص أمام إيران والصين لتوسيع نطاق التعاون الشامل.

ولتعزيز العلاقات الاقتصادية، يتعيّن على طهران وبكين تنويع محافظهما التجارية وروابطهما المصرفية. كما وأنّ إنشاء الحدائق الصناعية التعاونية، وإبرام اتفاقات نقل التكنولوجيا، ووضع البرامج الزراعية، وتعزيز العلاقات بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتعاون البحري، يساهم في توطيد العلاقات الاقتصادية. وقد يتطلّب هذا التوجّه الإستراتيجي تطوير إستراتيجية دبلوماسية أوسع نطاقاً من جانب البلدين. فقد عملت إيران على التكيّف مع البيئة الإقليمية والدولية المتغيّرة من خلال التعامل مع المؤسّسات القائمة والناشئة. علاوة على ذلك، قد تتيح الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة المحيطين الهندي والهادئ، والتي تهدف إلى احتواء الصين، إلى جانب الضغوط المتزايدة على إيران بعد السابع من أكتوبر، مزيداً من الفرص للتعاون بين طهران وبكين.

v. "China imported record amounts of crude oil in 2023," U.S. Energy Information Administration, accessed September 7, 2024, https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=61843#:~:text=China%2C%20the%20world›s%20largest%20importer,according%20to%20China%20customs%20data.

المناقشة

تبعت الجلسة مناقشة شاملة حيث قام المشاركون بتقييم الوضع الحالي للعلاقات الاقتصادية بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وسلّطوا الضوء على سبل توسيع التعاون في المستقبل. وأكّد الحاضرون على ضرورة رفع مستوى التعاون بين الشرق الأوسط والصين لزيادة الاستثمارات الأجنبية الصينية المباشرة في دول المنطقة.

وأشار بعض المشاركين إلى التراجع الملحوظ في الآونة الأخيرة في انخراط الصين الدبلوماسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأشار المشاركون إلى ضرورة أن تسعى بكين إلى تنشيط الدبلوماسية الصينية في المنطقة، وخاصة عند مقارنتها بقوة التبادلات الدبلوماسية وتواترها بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في السنوات الأولى لمبادرة الحزام والطريق.
وعند مناقشة ردود أفعال دول المنطقة تجاه الاستثمارات الصينية، قام عدد من الحاضرين بتقييم القضايا المتعلّقة بالسمعة المرتبطة بجودة البنية التحتية والمشاريع الصينية في المنطقة. وشدّد عدد من المشاركين على أنّ الديون المتزايدة التي تتكبّدها دول المنطقة تثير تساؤلات حول فخ الديون الوشيك الذي قد يؤدّي إلى سيطرة الصين على الأصول الإستراتيجية في الشرق الأوسط. كما أثار آخرون مخاوف بشأن المسؤولية المؤسّسية للشركات الصينية وآليات المساءلة. وردّاً على ذلك، أشار بعض المشاركين إلى أنّ الصين تطبّق سياسات تنظيمية ورقابة صارمة على الشركات العاملة في أنحاء المنطقة كافّة.

وبالنظر إلى المستقبل، ستساهم مجالات متعدّدة في تعزيز التعاون الاقتصادي بين الصين ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك الطاقة المتجدّدة. ومع ذلك، ينبغي على الصين ودول المنطقة أن تركّز أيضاً على تعزيز الحوار المنتظم لزيادة العلاقات الدبلوماسية. وينبغي على الصين، لتعزيز تواجدها التجاريّ في المنطقة، أن تسعى إلى تسخير المصالحة بين القوى المتنافسة في المنطقة للاستفادة من النجاح الذي حقّقته بكين في التوسّط في اتفاق السلام بين السعودية وإيران.

أدّى الابتكار التكنولوجي السريع إلى جعل الطاقة الشمسية أقلّ تكلفة في السنوات الأخيرة. (وكالة الصحافة الفرنسية)

الجلسة 4: التعاون في مجال التكنولوجيا والبنية التحتية ضمن مبادرة الحزام والطريق

السياق:

تقع التكنولوجيا في صلب المنافسة المتزايدة بين القوى العظمى، بسبب الحساسيّات المحيطة بأمن المعلومات وجهود الولايات المتحدة للحدّ من استخدام التكنولوجيا الصينية. فقد أثار بناء الموانئ الصينية في أنحاء الشرق الأوسط، وبناء البنية التحتية لشبكة الجيل الخامس، والتعاون مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجالات الفضاء والاتصالات الرقمية، مخاوف الولايات المتحدة، ما دفعها إلى اتخاذ إجراءات فعّالة لمواجهة انخراط الصين في المنطقة. كيف استفادت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من التكنولوجيا الصينية؟ هل وضعت دول المنطقة أي قيود على التعاون التكنولوجي مع الصين؟ كيف ستنعكس الاتجاهات الكبرى، مثل التحوّل العالمي في مجال الطاقة وصعود الذكاء الاصطناعي، على العلاقات بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل عام والعلاقات بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص؟

مبادرة الحزام والطريق الصينية ورؤية المملكة العربية السعودية 2030: سبل التعاون

فهد صالح

تُعد المملكة العربية السعودية ركيزة أساسية لمبادرة الحزام والطريق الصينية. إذ يساهم موقع المملكة الإستراتيجي، باعتباره معبراً إلى المنطقة الأوسع، في تيسير جهود مبادرة الحزام والطريق للربط بين آسيا والغرب. وتؤدّي الصين دوراً أساسياً في تحقيق المملكة العربية السعودية لرؤيتها الوطنية 2030.

يشمل التعاون بين الصين والسعودية مجالات مختلفة، بما فيها الطاقة والتكنولوجيا والتجارة. وقد أدّى إطلاق مبادرة الحزام والطريق إلى تعزيز المشاركة الاقتصادية الثنائية ومهّد الطريق لتوقيع عدد من الاتفاقيات الاقتصادية وتوسيع التعاون الشامل. وقد أوضحت الصين كذلك أهمية تسهيل جهود التحديث الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. وقد سمح توفير بكين للتكنولوجيات المتقدّمة والدعم في إنشاء عدد من مرافق الإنتاج في أنحاء المملكة كافة للرياض أن تعزّز جهود إنتاجها المحلّي.

ويمكن لتعزيز العلاقات الصينية السعودية أن تنعكس إيجاباً على الاستقرار الإقليمي الذي يُعدّ ضرورياً لتحقيق رؤية المملكة 2030. وشكّلت وساطة الصين في اتفاق السلام بين السعودية وإيران في العام الماضي لحظة حاسمة في المشهد الجيوسياسي في الشرق الأوسط.

وستشكّل المصلحة المشتركة بتعزيز الترابط بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عاملاً أساسياً في مستقبل العلاقات السعودية الصينية. وتكمّل استثمارات بكين في تنمية المنطقة واستخدام التكنولوجيات المتقدمّة تطلّعات الرياض لتنويع اقتصادها وتحديثه. ومع ذلك، يتعيّن على القوّتين أن ترسما مساراً دبلوماسياً في سياق جيوسياسي متقلّب. وقد يشكّل احتدام المنافسة بين القوى العظمى وتصاعد التوترات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحدّيات للعلاقات بين المملكة العربية السعودية والصين، غير أنّ الأسس الصلبة التي أرستها العلاقات القائمة تسمح للرياض وبكين بالصمود في وجه هذه الاختبارات والاستفادة من جهودهما في تعزيز الازدهار في الشرق الأوسط.

تعزيز التعاون التكنولوجي من خلال آليات تنظيمية مطوّرة

دينغ لونغ

يعدّ التعاون التكنولوجي عنصراً أساسياً في العلاقات بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وخاصة في إطار مبادرة الحزام والطريق. كما يشكّل التعاون في مجال البنية التحتية جزءاً أساسياً من هذه المبادرة. فمن خلال مبادرة الحزام والطريق، استثمرت الصين في تطوير الموانئ والسكك الحديدية والطرق السريعة وخطوط الأنابيب والمدن الذكية في جميع أنحاء المنطقة. ويشكّل تبادل التكنولوجيا وتطوير البنية التحتية ركنين أساسيين في رؤى التنمية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والصين. وعلاوة على ذلك، تستند التطلّعات نحو تعزيز جهود التنويع الاقتصادي التي تتشاركها الصين ودول المنطقة، إلى توفير البنى التحتية والتكنولوجيات الضرورية.

وتتطلّب أهمية هذا التعاون تحسين آليات التنسيق والتنظيم. ولا بدّ من أن تخضع استثمارات مبادرة الحزام والطريق لمزيد من الشفافية وتقييم المخاطر من خلال إنشاء آليات تقييم يمكنها إجراء مسح شامل للمشاريع المستقبلية. ويجب أن تسعى هذه التقييمات إلى تعزيز التعاون في أسواق الطرف الثالث، والمشاريع المستدامة بيئياً، وتحفيز مشاركة القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة. ومن الضروريّ أيضاً معالجة الضغوط الغربية لزيادة التعاون التكنولوجي بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وترحّب الصين ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمشاركة دول أخرى في التعاون التكنولوجي في إطار مبادرة الحزام والطريق. لكن المشاكل تظهر عندما يتبنّى بعض الدول نهجاً تدخّلياً يهدف إلى تقويض التعاون التكنولوجي بين الصين والمنطقة. ويضمن اتّساع التعاون بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عدم إفساد الدول الأجنبية للترتيبات القائمة. ويتعيّن على الصين ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تظلّ ثابتة في جهودها الرامية إلى تعزيز تكامل التكنولوجيات الرئيسية من خلال التعاون. وينبغي على كلّ من الطرفين أن يسعيا أيضاً إلى تسخير التنسيق التكنولوجي الأوسع في المجالات الناشئة مثل التحوّل في مجال الطاقة وتطوير البنية التحتية الحديثة في المنطقة.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تسعى لتحقيق استقلال إستراتيجي من خلال التعاون التكنولوجي مع الصين

غالب دالاي

لقد شهدت السنوات الأخيرة نمواً ملحوظاً في شراء التكنولوجيا الصينية وتبنّيها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ففي الخليج، أبرمت دول مجلس التعاون الخليجي الستة بمعظمها اتفاقات رسمية مع شركة هواوي الصينية الرائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشأن تقنية الجيل الخامس. ويكشف التعاون التكنولوجي المتزايد بين الصين ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن طموحات المنطقة في تحقيق قدر أكبر من الاستقلالية الإستراتيجية.

ويسعى عدد من دول المنطقة إلى زيادة شراكاتها مع الصين وروسيا في مجال التكنولوجيات والبنية التحتية الحسّاسة. فعلى سبيل المثال، بدأت روسيا تتحوّل إلى جهة فاعلة رائدة في مجال الطاقة النووية في المنطقة، ما يشير إلى نية دول الشرق الأوسط في تنويع شركائها الدوليّين. وتعتبر سلسلة مشاريع الترابط المتنوعة الحديثة في أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الدلالات الإضافية على تزايد الوجود الصيني الإستراتيجي. وتسهم هذه المشاريع في دفع عملية بناء البنية التحتية الإستراتيجية في المنطقة، وخاصة من جانب الصين من خلال مبادرة الحزام والطريق. بيد أنّ تنفيذ هذه المشاريع يواجه تحدّيات بسبب المنافسة الجيوسياسية ومسائل التمويل.

وفي حين يهدف الممرّ الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا (الذي يُنظر إليه إلى حدّ كبير على أنّه منافس محتمل لمبادرة الحزام والطريق) رسمياً إلى ربط الشرق الأوسط وأوروبا بالهند، إذ يعكس المشروع في الواقع معارضة الولايات المتحدة والغرب لدور الصين وروسيا في الشرق الأوسط. ويعتبر الممرّ الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا فعلياً مشروع ترابط منافس لمبادرة الحزام والطريق. وتظهر في هذين المشروعين رؤى متنافسة حول النظام الإقليمي. ومع استمرار المنافسة الجيوسياسية، سوف تسعى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى تعظيم المكاسب الإستراتيجية مع الحفاظ على التوازن بين الشركاء الغربيّين التقليديّين والقوى الناشئة مثل الصين وروسيا.

بناء فهم دقيق للعلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تشانغ تشوتشو

يشوّه عدد من المفاهيم الخاطئة فهم العوامل التي تقود العلاقات القوية بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والصين. لطالما صوّر الغرب الشرق الأوسط في إطار أنّ الصراع الطائفي يشكّل حقيقة لا مفرّ منها. في المقابل، ترى الصين أنّ الصراع الطائفي يمكن تجاوزه، ما يعزّز انخراطها في الشرق الأوسط.

لقد دفع الغرب عبر التاريخ لدمقرطة الأنظمة السلطوية في المنطقة. في المقابل، لم تكن علاقات الصين مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مشروطة بالإصلاحات السياسية. ونتيجة لذلك، يعتبر عدد من من دول المنطقة الصين شريكاً سياسياً وإستراتيجياً مهماً لا يحمل إرث الغرب التدخّلي.

وتشكّل الاستثمارات والمشاريع التنموية أساس دور الصين الاقتصادي في المنطقة. لكن هذه الجهود تواجه كذلك بعض التحدّيات. ففي شمال أفريقيا وبلاد الشام، تمثّل بيئة الأعمال مسألة ملحّة بوجود حواجز معقّدة تعيق التقدّم. ومن ناحية أخرى، تتعقّد التفاعلات الاقتصادية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي بسبب السياسات الحمائية وافتقار الدول الخليجية إلى سلاسل صناعية كاملة. وفي حين تسعى الشركات الصينية إلى الاستثمار في منطقة الخليج، تحدّ المشاريع الوطنية الباهظة التكلفة في عدد من دول مجلس التعاون الخليجي من قدرتها على تمويل المبادرات الصينية. كما تؤثّر عوامل مختلفة في مستقبل العلاقات الاقتصادية بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك المخاوف بشأن البيئة الأمنية الهشّة فضلاً عن قدرة دول الشرق الأوسط على سداد ديونها لبكين. ومع ذلك، من المحتمل أن تبقى الصين شريكاً اقتصادياً هاماً لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، دافعة نحو التقدّم في البنية التحتية والتكنولوجيا.

موقع بناء مشروع أبراج وسط المدينة في مدينة العلمين الجديدة، مصر. (وكالة الصحافة الفرنسية)

المناقشة

تمحورت المناقشة حول مستقبل التعاون الاقتصادي بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مواجهة الضغوطات الغربية المتزايدة على الدول الإقليمية للحدّ من شراء التكنولوجيا الصينية. وأكّد المشاركون أنّه في حين تقوم العلاقات بين الصين والمنطقة على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، تشكّل الخلفية السياسية العالمية غير المستقرّة تحدّيات في المستقبل.

وأشار أحد المشاركين إلى انخفاض صادرات الأسلحة الروسية إلى الشرق الأوسط بين العامين 2019 و2023 وأضاف أنّ هذا التراجع قد أدّى إلى تقليص اعتماد دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الصادرات العسكرية الروسية. كما أشار عدد من الحاضرين إلى إمكانية التوصّل إلى نتيجة مماثلة لانخفاض الاعتماد بسبب المواجهات بين الولايات المتحدة والصين، حيث أكّد المشاركون على أنّه يمكن اختبار مرونة العلاقات الإستراتيجية بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال مواجهة مباشرة بين واشنطن وبكين. غير أنّ أحدهم أكّد على مواصلة الصين جهودها الرادعة، شرط عدم حدوث تطورات هامة في تايوان، ومواصلتها تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الشرق الأوسط.

وناقش المشاركون كيفية تأثير المنافسة بين القوى العظمى في ظلّ التكنولوجيات الهامة مثل اقتناء الطائرات المسيّرة وتقنيّاتها. ومن أجل تحقيق تقدّم إستراتيجي، من المرجّح أن تستمرّ دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الموازنة بين القوى العالمية. وأوضح عدد من المشاركين أنّه يجب على دول المنطقة أن تسعى لإبرام اتفاقيات شاملة طويلة الأجل يمكن أن توفّر خرائط طرق متينة نحو الاستفادة من التكنولوجيا الصينية وزيادة مشاريع البنية التحتية التي تقودها بكين بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والصين.

الجلسة 5: مستقبل الشرق الأوسط: المجتمع والثقافة وتغيّر المناخ

السياق:

تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تغيّرات اجتماعية سريعة. وتحتضن البلدان في أنحاء المنطقة كافة ثقافات متنوّعة وتزداد انفتاحاً وشمولية. وقد أقيمت دورات متعدّدة لمؤتمر الأطراف في المنطقة، حيث انعقد مؤتمر الأطراف 27 في مصر ومؤتمر الأطراف 28 في الإمارات العربية المتحدة. وتسلّط الأحداث البارزة لمؤتمر الأطراف في جميع أنحاء المنطقة الضوء على التزام دول الشرق الأوسط بالتصدّي لتغيّر المناخ. كما تضمّ المنطقة عدداً من معاهد كونفوشيوس، ما يوضّح التبادل الثقافي المتنامي بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والصين. كيف انعكست الإصلاحات الاجتماعية على الشرق الأوسط وما الذي حققته؟ ما هي إمكانات التعاون بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في التصدّي لتغيّر المناخ في المستقبل؟ كيف يمكن تعزيز العلاقات بين الصين والمنطقة في مجالات القوة الناعمة والتبادل بين الشعوب؟

العلاقات الثقافية بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: من طريق الحرير إلى مبادرة الحزام والطريق

جعفر كرار أحمد

عند مناقشة نجاحات مبادرة الحزام والطريق، يُنظر في المقام الأول إلى المجال الاقتصادي. ومع ذلك، تشكّل التبادلات الثقافية بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جانباً هاماً من مبادرة الحزام والطريق. ويساهم الانفتاح الثقافي بين بكين وعواصم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تيسير التجارة ويوسّع أسواق المنطقتين. ولطالما أدّى طريق الحرير دوراً كبيراً في تشكيل المشهد الثقافي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث عزّزت قطاعات التجارة والموسيقى والطعام، ما ساهم في ربط بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبالمثل، تتيح مبادرة الحزام والطريق اليوم تبادلات أوسع بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والصين.

وفي حين يجري التركيز على الترابط الاقتصادي باعتباره علامة بارزة في مبادرة الحزام والطريق، من المهمّ فهم الترابط الثقافي الذي تقوم عليه المبادرة. تسهم التبادلات المتنوعة والتواصل عبر الجهات المستفيدة من مبادرة الحزام والطريق في إرساء أسس اجتماعية وثقافية قوية للاتصال الثابت. وستساهم هذه الأسس حتماً في توسيع العلاقات التجارية وزيادة الاستثمارات الاقتصادية في أنحاء آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كافة

طلاب جامعة الأمير سلطان يعرضون فن الخط الصيني في خلال فعالية ثقافية في الرياض، السعودية. (وكالة الصحافة الفرنسية)

ومع ذلك، لا بدّ من معالجة بعض التحدّيات في هذه العملية. كما يجب على الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الاستفادة من الحوار لفهم الاختلافات الثقافية. ومن شأن ذلك أن يعزّز التفاهمات الجديدة والروابط بين الثقافات. كما ينبغي على الدول المستفيدة من مبادرة الحزام والطريق إلى جانب الصين السعي إلى فهم الآليات الثقافية المختلفة التي تقوم عليها التبادلات الاقتصادية. ومن خلال التركيز على الثقافة والاقتصاد كعنصرين أساسيين لمبادرة الحزام والطريق، يمكن لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والصين الاستفادة من المكاسب المالية الناجمة عن هذه المبادرة وتوطيد العلاقات القوية.

وسائل التواصل الاجتماعي تتحدّى السرديات الغربية ووسائل الإعلام التقليدية

وانغ جين

منذ السابع من أكتوبر، شكّلت الحرب على غزة تحدّياً لتغطية وسائل الإعلام التقليدية للأحداث والسرديات الغربية على نطاق أوسع. ففي حين اعتمدت إسرائيل والولايات المتحدة في المقام الأول على وسائل الإعلام التقليدية لنشر الرسائل، اعتمد الفلسطينيون وغيرهم في أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كافة على منصّات، مثل تيك توك، لتداول رواياتهم حول الأحداث التي تجري في قطاع غزة. وقد كشف الاستخدام المتزايد لوسائل التواصل الاجتماعي عن أوجه القصور في وسائل الإعلام الغربية التقليدية واعتُبرت منصات صحافة المواطن مهمّة للغاية إذ سمحت لمواطني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعرض الروايات المضادة.

تعتمد وسائل الإعلام التقليدية عادة على نهج أحادي الاتّجاه لنشر المعلومات، حيث يقتصر دور الجمهور على استهلاك المحتوى في ظلّ آليات محدودة للتغذية الراجعة أو انعدامها. وفي الوقت عينه، تتيح منصّات الفيديو القصير، مثل تيك توك، للمستخدمين بنشر المحتوى مع قيود بسيطة. ولا يخضع هذا المحتوى بدوره للرقابة والفلترة التي تميّز وسائل الإعلام التقليدية، ما يعرّض الجمهور عبر الإنترنت لنسخ متعدّدة من الأحداث غالباً ما تغفل عنها تلك الوسائل. يؤدّي الاستخدام المتزايد لتطبيق تيك توك إلى توسيع الناقشات بين الجمهور العالمي حول قضايا محورية، مثل الحرب على غزة، ما يعزّز تأثير منصّات التواصل الاجتماعي ويقلّل من مصداقية وسائل الإعلام التقليدية وجدواها الاقتصادية.

يحوّل التأثير المتزايد لمنصّات مثل تيك توك المشهد الإعلامي العالمي من مشهد احتكاري تهيمن فيه قلّة من القنوات الإعلامية على السرديات إلى مشهد إعلامي مجزّأ تُستخدم فيه منصّات الوسائط المتعدّدة لنقل السرديات عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وستمكّن هذه التحوّلات الجماهير في مختلف أنحاء الجنوب العالمي من تحدّي الروايات السائدة وتغطية وسائل الإعلام التقليدية.

دور معاهد كونفوشيوس في تعزيز الحوار بين الأديان

ليو يي

يمكن ملاحظة تطوّر العلاقات الثقافية بين الصين والمنطقة من خلال زيادة معاهد كونفوشيوس في مختلف أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتُعدّ هذه المعاهد بمثابة مبادرة مميّزة في إطار جهود التبادل الثقافي التي تبذلها الصين، وتؤدّي دوراً حاسماً في تعريف الناس في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالثقافة الصينية وزيادة الوعي حولها.

لقد أنشأ عدد كبير من البلدان المستفيدة من مبادرة الحزام والطريق معاهد كونفوشيوس. ويعكس العدد المتزايد من المعاهد في المنطقة أهمية الثقافة في مبادرة الحزام والطريق. وتغطّي معاهد كونفوشيوس نطاقاً واسعاً من الأنشطة على الرغم من صغر حجمها في أغلب الأحيان. وتعمل المعاهد كمراكز لتعلّم اللغات ومساحات لتدريس فنون الطهي. ففي معاهد كونفوشيوس، يمكن للحاضرين تعلّم صنع الزلابية الصينية وفن الخط الصيني. ويؤكد نطاق الأنشطة التي تشملها المعاهد على دورها كصلات وصل تربط الثقافة الصينية بشعوب المنطقة. كما تعمل المعاهد على تيسير عملية استضافة المنتديات الدولية مثل منتدى الصين وتركيا، وهو منتدى سنوي يهدف إلى تعزيز الحوار الدولي حول القضايا العالمية.

وقد تكتسب معاهد كونفوشيوس أهمية متجدّدة باعتبارها منافذ محورية لتعزيز التبادلات بين الحضارات والثقافات والأديان بموجب توجيهات مبادرة الحضارة العالمية التي أطلقها الرئيس شي جين بينج في العام 2023. ومع ذلك، تواجه المعاهد أيضاً تحدّيات مختلفة. إذ لا تزال البلدان التي تضمّ هذه المعاهد تميل إلى الاعتماد بشكل أساسي على اللغة الإنكليزية كلغة مستخدمة لفهم الصين – على الرغم من أنّ مسؤولية المعاهد الأساسية تتلخّص في تعليم الأجانب لغة الماندرين. وبالتالي، فإنّ التركيز على توسيع نطاق وصول دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى لغة الماندرين وتعلّمها سيكون مفيداً لتوطيد العلاقات بين الشرق الأوسط والصين.

المناقشة

في خلال المناقشة، استكشف المشاركون أهميّة الثقافة والتبادل بين الشعوب وتغيّر المناخ في تشكيل العلاقات بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ودعا عدد من الحاضرين إلى زيادة جمع البيانات حول التبادلات بين الشعوب في السنوات الأخيرة لقياس الاتجاهات المتعلّقة بحركة السكان بين الصين والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وعند مناقشة دور المناخ في العلاقات بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أعرب بعض المشاركين عن قلقهم بشأن جودة البنية التحتية الصينية واستدامتها. وفي حين تُعدّ بكين من كبار المصدّرين للألواح الشمسية، أشار أحد المشاركين إلى أنّ المواد والموارد المستخدمة لإنتاج الألواح الشمسية، أي البطاريات، قد تكون ضارة بالبيئة. وطرح الحاضرون أسئلة حول النهج الذي تتبنّاه الصين للتعامل مع هذه المسألة، وضرورة مراعاة الأضرار المحتملة التي قد تسبّبها بطاريات الطاقة الشمسية في سلسلة توريد الطاقة الشمسية. وتطرّق آخرون إلى قضايا تتعلّق بتكاليف الصيانة في منطقة تعاني أساساً بسبب الانكماش الاقتصادي والقيود المالية.

وبالنظر إلى المستقبل، تباينت آراء المشاركين حول الآثار المحتملة للتحوّل في مجال الطاقة على العلاقات بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي. وأوضح كثيرون أنّ هذه العلاقات جاءت كنتيجة ثانوية لاعتماد الصين على صادرات الطاقة من دول مجلس التعاون الخليجي. وبما أنّ التحوّل في مجال الطاقة يحدّ من الاعتماد على الوقود الأحفوري، فقد توقّع البعض تراجع العلاقات بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك، أكّد عدد من المشاركين أنّ اعتماد الصين على الوقود الأحفوري في المستقبل القريب قد يبقى على حاله، خاصة وأنّ التكنولوجيات، مثل الذكاء الاصطناعي، تتطلّب إمدادات وفيرة من الكهرباء المولّدة بواسطة الوقود الأحفوري.

الجلسة 6: تحدّيات جديدة ودور الصين في الشرق الأوسط

السياق:

قد يحدّد توسّط الصين في حلّ الصراعات في أنحاء المنطقة كافة المسارات نحو السلام في الوقت الذي تشهد فيه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا موجة من المصالحة بين الجهات الفاعلة المتنافسة، وخاصة بين المملكة العربية السعودية وإيران. وعلى هذه الخلفية، قبلت أربع دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – مصر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وإيران – الدعوات للانضمام إلى مجموعة البريكس في يناير من هذا العام. وتعكس هذه الدول الأعضاء الجديدة الحضور المتزايد للمجموعة في الشرق الأوسط. ومنذ ذلك الحين، أعربت دول أخرى من المنطقة عن اهتمامها بالانضمام إلى مجموعة البريكس. في حين يبقى دور بكين الحاليّ في المشهد الأمني للمنطقة محدوداً، تسعى الصين إلى توسيع دورها من خلال جهود مختلفة مثل مبادرة الأمن العالمي لعام 2022. كيف استجابت دول المنطقة للدبلوماسية الصينية ودورها كوسيط؟ ما الدور الذي يمكن أن تؤدّيه الصين في المشهد الأمني والدبلوماسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟ وكيف ستؤثّر العلاقات المتنامية بين دول الجنوب العالمي في مستقبل النظام العالمي والإقليمي؟

التعدّدية في مستقبل علاقات الصين الخارجية

وو بينغ بينغ

لقد وضعت المنافسة المتزايدة بين القوى العظمى ضغوطاً على الصين لتعزيز حضورها كقوّة عالمية. غير أنّ الصين لا تسعى إلى الهيمنة العالمية، بل تسعى إلى إنشاء شبكة قوية وموسّعة من الشراكات. تندرج مبادرة الحزام والطريق ضمن هذه الجهود الواسعة وتهدف إلى نشر مفاهيم الصين بشأن التنمية والأمن على الصعيد العالمي. فعندما توسّطت بكين في اتفاق السلام السعودي الإيراني في العام 2023، توقّع الكثيرون أن تؤدّي الصين دوراً أوسع في السياسة والأمن في المنطقة. ومع ذلك، كان الاتفاق مدفوعاً، إلى حدّ كبير، برغبة مشتركة من كلّ من الرياض وطهران في إحلال السلام.

وتتمحور الدبلوماسية الصينية حول تعزيز التعاون والتنسيق داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها. وتلتزم الصين بالتعاون مع المنطقة من خلال أسس أرستها الدول الشريكة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا من خلال إملاءات هرمية لسياسات بكين وتوجّهاتها السياسية. وقد تجسّد هذا الفهم في انخراط الصين الإقليمي من خلال استضافة مبادرات مثل القمة الصينية العربية في العام 2022 وإنشاء منصّات تربط ما بين دول المنطقة لمناقشة القضايا الأمنية المهمة. كما تتّجه الدبلوماسية الصينية نحو الانخراط المتعدّد الأطراف. وفي حين تتمتّع الصين بعلاقات ثنائية قوية مع الدول في أنحاء المنطقة كافة، إلّا أنّها تتحوّل تدريجياً نحو تعزيز التعاون المتعدّد الأطراف. ويشكّل انخراط بكين في مجلس التعاون الخليجي كهيئة جماعية مثالاً على تركيزها الجديد على التعددية.

وتبدي الصين استعدادها لتوسيع نطاق جهودها لحفظ السلام، من خلال الدبلوماسية المتعدّدة الأطراف، لتشمل حرب إسرائيل على غزة. ومع ذلك، يجب أن تتمّ هذه المساعي ضمن أطر مشتركة تقترحها القوى الإقليمية بما فيها الأردن والمملكة العربية السعودية ومصر وقطر. فمن خلال الجهود المنسّقة، يمكن لانخراط الصين المتعدّد الأطراف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن يسهم في تأمين المنطقة، وتعزيز العلاقات داخل المنطقة، ودعم الاستقلال الإستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

هل تتحدّى الوساطة الصينية الأعراف العالمية؟

دانيا ظافر

تعمل الصين بشكل إستراتيجي على إنشاء مجالات نفوذ في الشرق الأوسط من خلال الاستفادة من الفرص التي يوفّرها النظام العالمي المتغيّر. ومن خلال تعزيز التضامن بين بلدان الجنوب ودعم القضايا العربية، تسعى الصين إلى «كسب قلوب» الناس في الشرق الأوسط، خاصة وأنّ شرعية الولايات المتحدة والنظام الذي يقوده الغرب أصبحا موضع شكّ. كما ويشمل نهج الصين تقديم المساعدات وتعزيز العلاقات الاقتصادية الوثيقة في أنحاء الجنوب العالمي كافة. وكانت منطقة الشرق الأوسط من أبرز الجهات المستفيدة من الاستثمارات في إطار مبادرة الحزام والطريق، حيث احتلّت المرتبة الثانية[vi] عالمياً بعد أفريقيا.

لا تسعى الصين حالياً إلى إقامة نظام عسكري بديل في الشرق الأوسط، بل عملت على توسيع حضورها السياسي والاقتصادي بشكل كبير في المنطقة. على سبيل المثال، تمثّل مبادرة الحزام والطريق إستراتيجية أساسية للصين لتحدّي النظام العالمي القائم وإنشاء مجالات نفوذ بديلة. وترتكز هذه الجهود على تعزيز الاتصال عبر مجالات مختلفة مثل التجارة والبنية التحتية والتمويل والسياسة والاستثمار. فاعتماد الصين على المصالح الاقتصادية كنهج رئيسي لتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط يسمح لها بترسيخ تواجدها في المنطقة من دون الاعتماد على الوسائل العسكرية.

vi. Christoph Nedopil, *China Belt and Road Initiative (BRI) Investment Report 2023*, Brief, (Nathan, Australia: Griffith University and Shanghai, China: Fudan University, February, 2024), 7, https://greenfdc.org/wp-content/uploads/2024/02/Nedopil-2024_China-BRI-Investment-Report-2023.pdf.

لقد أبدت الصين اهتمامها بتوسيع نفوذها من خلال الوساطة، وخاصة في الصراعات التي قد تتمتّع فيها بنفوذ أكبر من نفوذ الولايات المتحدة، مثل بين المملكة العربية السعودية وإيران. بيد أنّ قدرتها على التوسّط بين إسرائيل والفلسطينيين محدودة، ويعود ذلك إلى حدّ كبير إلى المعارضة من جانب إسرائيل والولايات المتحدة. وتتجنّب الصين استغلال علاقاتها الاقتصادية مع حلفائها الإقليميين، إذ تفضّل تبنّي نهج دبلوماسي حذر يقلّل من المخاطر، وخاصة في منطقة ضروريّة لاحتياجاتها من الطاقة. ويعكس هذا الموقف الحذر إستراتيجية أوسع نطاقاً تنتهجها الصين لتوسيع نفوذها مع تجنّب المواجهات المباشرة.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتطلّع إلى دور سياسي أوسع للصين

يي تشينغ

يبقى مستقبل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا غير واضح المعالم بسبب النظام العالمي المتغيّر القائم على القواعد. وفي حين تحافظ الولايات المتحدة على مكانتها كجهة فاعلة سياسية وأمنية أساسية في المنطقة، يمكن لعملية تعزيز القوى الناشئة لعلاقاتها مع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تساهم في استقرار الشرق الأوسط.

يعتمد مستقبل العلاقات بين الصين والمنطقة على قدرة واضعي السياسات على التعامل مع مجموعة من التحدّيات الشائكة التي تعقّد المشهد السياسي العالمي والإقليمي. لقد شكّل التقارب السعودي الإيراني في العام 2023 بداية حقبة جديدة من التعاون السياسي بين الصين ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأظهر استعداد بكين للعمل كشريك سياسي. ولقد أثارت المصالحة السعودية الإيرانية في العام 2023 التوقّعات الإقليمية بأن تؤدّي الصين دوراً سياسياً وأمنياً أكبر. وفي حين يتطلّع عدد من دول المنطقة إلى أن تؤدّي الصين دوراً مماثلاً – أو مشابهاً إلى حدّ كبير – لدور الولايات المتحدة، تركّز مبادرات بكين لتحقيق السلام على تعزيز الأمن والسلام في العالم من خلال التنمية. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، من المرجّح ألّا تؤدّي الصين دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

كما تتعقّد العلاقات المتنامية بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بسبب نظرة الدول الإقليمية للصين كقوة تبادلية تسعى إلى تحقيق مصالحها الخاصة. وهذا ما يراه الغرب أيضاً. وبالتالي، يعتمد مستقبل الصين الدبلوماسي في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضاً على قدرة بكين على تحدّي هذه الرواية المناهضة للصين وتعزيز مكانتها كشريك اقتصادي وسياسي موثوق. وفي حين يبدو أنّ دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتّجه شرقاً، لا تزال واشنطن تهيمن إلى حدّ كبير على البنية الأمنية في المنطقة. وفي وقت تتصاعد فيه التوترات والمنافسة الجيوسياسية، تحظى الاعتبارات الأمنية بالأولوية على الاعتبارات الاقتصادية، ما يعقّد جهود الصين إلى إقامة تعاون أمني أكثر قوة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

هل يمكن للصين أن تكثّف جهودها لتحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط؟

عمر حسن عبد الرحمن

كان انخراط الصين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مدفوعاً أساساً بمصالحها الاقتصادية، وقد عزّزت هذا الانخراط سياساتُ الحياد السياسي وعدم التدخل التي تنتهجها. وقد سمح هذا النهج لبكين بتجنّب التورّط في عدد من صراعات المنطقة مع الاعتماد على البنية الأمنية السائدة التي تقودها الولايات المتحدة ـ وإن كانت محفوفة بالمخاطر. غير أنّه في السنوات الأخيرة، يبدو أنّ الصين قد وجدت قيمة في الانخراط الدبلوماسي المحدود. ولعلّ الحرب على غزّة تضع حدود نهجها هذا تحت الاختبار.

وعلى الرغم من المنافسة المتزايدة بين الصين والولايات المتحدة، تتجنّب بكين تحدّي واشنطن بشكل مباشر في منطقة الشرق الأوسط. ومع ذلك، يمكن للصين أن تبذل جهوداً إضافية للمساعدة على تحقيق الاستقرار في المنطقة وحماية مصالحها. أولاً، على بكين الاعتراف بأنّ النهج الدولي القائم منذ فترة طويلة لحلّ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني معيب في الأساس. إذ يتجاهل هذا النهج التفاوت الهائل في القوة بين الجانبين المتنافسين، وهياكل الحوافز المعنية، وغياب الأسس في القانون الدولي. وتتعرقل جهود الوساطة التي تقودها الولايات المتحدة بسبب سياسة البلاد الداخلية ما يعيق واشنطن من تأدية دور متوازن وبنّاء.

وفي حال أرادت الصين أن تؤدّي دوراً أكبر، فلا بدّ من أن تنفصل عن الإطار الحالي. ويتعيّن عليها أن تدعم الجهود الدولية الرامية إلى تحدّي إفلات إسرائيل من العقاب والجهود التي تبذلها دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لحلّ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. فلا يمكن توفير الحوافز الإيجابية المناسبة وتحقيق التوازن الضروري للقوى من أجل المضي قدماً نحو السلام إلّا من خلال تبنّي نهج إقليمي. وبالإضافة إلى المساعدة على تحقيق الاستقرار في المنطقة، من شأن هذا النهج أن يخدم مصالح الصين الإقليمية والدولية. وتتمتّع بكين بفرصة لتعزيز نفوذها الإقليمي وإظهار قدرتها على القيادة العالمية، بينما تدعم المنظومة الدوليّة بدلاً من «النظام» الدولي.

المناقشة

قام المشاركون بتقييم مستقبل دور الصين المتغيّر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وسلّط عدد من المشاركين الضوء على أهمية التمييز بين النهج الذي تتبنّاه الولايات المتحدة منذ فترة طويلة في إرساء السلام من خلال الأمن ومبادرات الصين لتحقيق السلام من خلال التنمية. وذكر بعض الحاضرين أنّ هذا التمييز يؤكّد على أهميّة الدبلوماسية الاقتصادية في انخراط الصين الأوسع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي خارجها.

ومع التحوّل السريع لملامح النظام العالمي، سيتعيّن على الصين أن تحدّد موقفها بوضوح في مواجهة الديناميّات المتغيّرة. وقال أحد المشاركين إنّ الصين غير مهتمّة بتحدّي الوضع الراهن لأنّها تستفيد من بنية الولايات المتحدة الأمنية، والتي تحمي بشكل غير مباشر استثمارات الصين الاقتصادية في المنطقة. ومع ذلك، ونظراً لمكانة الصين كقوة اقتصادية عالمية كبيرة ـ بصفتها ثاني[vii] أكبر اقتصاد في العالم حالياً ـ يتوقّع المجتمع الدولي، وخاصة في الجنوب العالمي، أن تؤدّي بكين دوراً سياسياً أوسع. وقد تشكّل الصين موقفها الجيوسياسي المستقبلي من خلال إيجاد التوازن ما بين سياسات بكين التقليدية المتمثّلة في عدم التدخل وإظهار التزامها بالأمن الإقليمي.

وافترض عدد من المشاركين أنّ الصين تقدّم نموذجاً أمنياً بديلاً. فبدلاً من الالتزامات الأمنية الصارمة، تهدف بكين إلى تحقيق الأمن الإقليمي وتعزيزه من خلال التنمية التي تشكّل الركيزة الأساسية لمبادرة الحزام والطريق الطموحة. وأشار مشاركون آخرون إلى ضرورة أن تستغلّ الصين التحوّلات الناشئة في الرأي العام العالمي ضدّ الولايات المتحدة والغرب لتعزيز مصداقية بكين كقوة عالمية جديدة تسعى إلى تمكين الجنوب العالمي نحو العمل الجماعي والسلام الجماعي.

محمود العالول من حركة فتح، ووزير الخارجية الصيني وانغ يي، وموسى أبو مرزوق من حركة حماس يحضرون فعالية في دار ضيافة دياويوتاي في بكين في 23 يوليو 2024. (وكالة الصحافة الفرنسية)

vii. Nicholas R. Lardy, "China is still rising: Don't underestimate the World's second-biggest economy," *Foreign Affairs*, April 2, 2024, https://www.foreignaffairs.com/united-states/china-still-rising.

المشاركون

- **أمير محمد إسماعيلي**، مرشّح لنيل درجة الدكتوراه، جامعة شنغهاي للدراسات الدولية.
- **أونس ملايل**، مرشّحة لنيل درجة الدكتوراه في جامعة شنغهاي للدراسات الدولية.
- **ابتسام الكتبي**، مؤسسة ورئيسة مركز الإمارات للسياسات.
- **بسنت ممدوح**، باحثة ما بعد الدكتوراه في معهد الحزام والطريق للحوكمة العالمية في جامعة فودان.
- **بهجت كوراني**، مدير منتدى الجامعة الأمريكية بالقاهرة.
- **تشانغ تشوتشو**، أستاذ مشارك ونائب مدير مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة فودان.
- **تشانغ ينان**، أستاذ مساعد وأمين العلاقات الخارجية في معهد العلاقات الدولية في أكاديمية شنغهاي للعلوم الاجتماعية.
- **تشاو جيانمينغ**، زميل باحث أول في معهد العلاقات الدولية في أكاديمية شنغهاي للعلوم الاجتماعية.
- **تشنغ فو كاي**، مدير مكتب التعاون الدولي، أكاديمية شنغهاي للعلوم الاجتماعية.
- **جعفر كرار أحمد**، سفير السودان السابق لدى الصين وأستاذ بجامعة شنغهاي للدراسات الدولية.
- **جوزيف باحوط**، مدير معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية.
- **جين ليانغ زيانغ**، زميل بحوث أول في مكتب أبحاث غرب آسيا وأفريقيا لمعهد شنغهاي للدراسات الدولية.
- **دالية غانم**، محلّلة أولى لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المعهد الأوروبي للدراسات الأمنية.
- **دانيا ظافر**، المديرة التنفيذية لمنتدى الخليج الدولي.
- **دينغ لونغ**، أستاذ في معهد دراسات الشرق الأوسط بجامعة شنغهاي للدراسات الدولية.
- **دينغ ييفان**، زميل أول في معهد التنمية العالمية ومركز أبحاث التنمية التابع لمجلس الدولة.
- **شو مينغ تشي**، أستاذ أبحاث أول في أكاديمية شنغهاي للعلوم الاجتماعية.
- **صن دي جانج**، مدير مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة فودان.
- **صن شيا**، باحث مشارك في معهد العلاقات الدولية في أكاديمية شنغهاي للعلوم الاجتماعية.
- **طارق يوسف**، زميل أوّل ومدير مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية.
- **عادل عبد الغفار**، مدير برنامج وزميل في مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية.
- **عمر حسن عبد الرحمن**، زميل في مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية.
- **غالب دالاي**، زميل أول غير مقيم في مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية.
- **فهد صالح**، باحث أول في مركز البحوث والتواصل المعرفي.
- **ليو يي**، المدير التنفيذي لمعهد الدين والسياسة العالمية في جامعة شنغهاي.
- **لوه أيلينغ**، باحث مشارك في معهد العلاقات الدولية في أكاديمية شنغهاي للعلوم الاجتماعية.
- **محمد مصباح**، مدير المعهد المغربي لتحليل السياسات.
- **مردف القاشوطي**، زميل غير مقيم في مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية.
- **وانغ تشن**، أستاذ باحث ونائب مدير معهد العلاقات الدولية في أكاديمية شنغهاي للعلوم الاجتماعية.
- **وانغ جيان**، مدير معهد العلاقات الدولية في أكاديمية شنغهاي للعلوم الاجتماعية.
- **وانغ جين**، أستاذ مشارك في جامعة نورث ويست.
- **وانغ ديزونغ**، باحث ورئيس أكاديمية شنغهاي للعلوم الاجتماعية.
- **وانغ شومينغ**، زميل باحث مشارك في معهد العلاقات الدولية في أكاديمية شنغهاي للعلوم الاجتماعية.
- **وو بينغ بينغ**، مدير مركز دراسات الشرق الأوسط في معهد الدراسات الدولية والإستراتيجية.
- **يحيى ح. زبير**، زميل أول غير مقيم في مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية.
- **يو ويدونغ**، باحث مشارك في معهد العلاقات الدولية في أكاديمية شنغهاي للعلوم الاجتماعية.
- **يي تشينغ**، زميل باحث مشارك في معهد دراسات السياسة الخارجية ومكتب أبحاث غرب آسيا وأفريقيا، معهد شنغهاي للدراسات الدولية.

جدول الجلسات

25 أبريل 2024

القاعة الصغيرة في أكاديمية شنغهاي للعلوم الاجتماعية

09:00 – 09:30 صباحاً	**كلمة الترحيب وحفل توقيع مذكرة التفاهم** **رئيس الجلسة:** وانغ جيان **الكلمات الرئيسية:** وانغ ديزونغ وطارق يوسف
09:30 – 10:45 صباحاً	**الجلسة الأولى: التعاون المستقبلي في ظلّ بيئة جيوسياسية جديدة** **رئيس الجلسة:** طارق يوسف **المساهمون:** دينغ ييفان، بهجت كوراني، صن دي جانج، داليا غانم
10:45 – 11:00 صباحاً	**استراحة**
11:00 – 12:15 صباحاً	**الجلسة الثانية: تغيّر الجغرافيا السياسية والأمن في الشرق الأوسط** **رئيس الجلسة:** وو بينغ بينغ **المساهمون:** ابتسام الكتبي، جين ليانغ شيانغ، جوزيف باحوط، وانغ تشن
12:15 – 13:30 ظهراً	**الغداء**
13:30 – 14:45 ظهراً	**الجلسة الثالثة: التعاون في إطار مبادرة الحزام والطريق في مجالات الاستثمار والتجارة والطاقة والتمويل** **رئيس الجلسة:** يبى تشينغ **المساهمون:** يحيى زبير، شو مينغ تشي، صن شيا، أمير محمد إسماعيلي
14:45 –15:00 مساءً	**استراحة**
15:00 – 16:15 مساءً	**الجلسة الرابعة: التعاون في مجال التكنولوجيا والبنية التحتية ضمن مبادرة الحزام والطريق** **رئيس الجلسة:** مردف القاشوطي **المساهمون:** فهد صالح، دينغ لونغ، غالب دالاي، تشانغ تشوتشو
18:00 مساءً	**العشاء**

26 أبريل 2024

القاعة الصغيرة في أكاديمية شنغهاي للعلوم الاجتماعية

09:30 – 10:45 صباحاً	**الجلسة الخامسة: مستقبل الشرق الأوسط: المجتمع والثقافة وتغيّر المناخ** **رئيس الجلسة:** دينغ ييفان **المساهمون:** جعفر كرار أحمد، وانغ جين، ومحمد مصباح، وليو يي
10:45 – 11:00 صباحاً	**استراحة**
11:00 - 12:30 ظهراً	**الجلسة السادسة: التحديات الجديدة ودور الصين في الشرق الأوسط** **رئيس الجلسة:** عادل عبد الغفار **المساهمون:** وو بينغ بينغ، دانيا ظافر، يي تشينغ، عمر عبد الرحمن
12:30 – 13:00 ظهراً	**الغداء**
14:30 – 18:00 مساءً	**جولة**

مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية
برج المانع، المنطقة 60، الشارع 850، المبنى 42،
الطابق الثالث،
ص.ب 22694، الدوحة، قطر.
ت. 7802 4422 974+
info@mecouncil.org
www.mecouncil.org

@ME_Council
Middle East Council on Global Affairs
Middle East Council on Global Affairs
Middle East Council on Global Affairs